

جامعة مؤته

عمادة الدراسات العليا

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق

إعداد الطالب

زياد شفقان الضرابعة

إشراف

الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2007م

الإهداء

إلى من أوصى إليهما ا بالإحسان، قال تعالى:"وقضى ربـك ألا تعبـدوا إلا إيـاه وبالوالدين إحسانا"[1] صدق ا العظيم

إلى والدي العزيزين

إلى زوجتي ورفيقة دربي

إلى من أوصى ا إليهم بالشكر، قال تعالى: "ومن عمل صالحا من ذكر وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب"[2] صدق ا العظيم

إلى المهندس عمار خلدون عبد الفتاح ملحس.

زياد الضرابعة

---

[1]- الإسراء، آية، 23

[2]- غافر، آية، 40

الشكر والتقدير

بعد تفضل ا علي بإكمال هذه الدراسة، فأنني أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور مازن العقيلي الذي كان بمثابة المعين الذي لا ينضب. وإلى لجنة المناقشة التي أثرت هذا البحث العلمي بالمعلومات القيمة وهم الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان، والدكتور سعد فيصل السعد، والدكتور فوزي تيم.

زياد الضرابعة

فهرس المحتويات

الملخص

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق

زياد شفقان الضرابعة

جامعة مؤتة، 2007

تبرز أهمية هذه الدراسة، من خلال دراستها لموضوع الدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط من بداية العملية السلمية والتي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام، (1991) وحتى خارطة الطريق عام، (2003) ودراسة تأثير هذا الدور على العملية السلمية وعلى العلاقات بين أطراف العملية السلمية

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل القرارات الصادرة عن الاتحـاد الأوروبـي ومدا تأثيرها على مجريات العملية السلمية وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

وتناولت الدراسة، الاتحاد الأوروبي من خلال مؤسسات صنع القرار فيه وآلية صنع القرار والنظرة المستقبلية للاتحاد الأوروبي، أيضا تطرقت الدراسة إلـى المواقـف السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ومحددات هذه المواقف وأدوات تنفيذ هذه المواقف، أيضا تم تناول دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام وجهـود الوساطة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية في الشرق الأوسط.

Abstract

The European union and the Palestinian case from Madrid to the road map

Ziyad Shafgan AL-Dharab'a

Mu'tah University ,2007

The significance of this study appears through its studying for the European Role in the peace process in the middle east from the beginning of the peace process that started since Madrid conference in (1991)until the road Map (2003) and the effect of this role on the relation between the parties of the peace process

This study aims analyze the decision issued by the European union and the extent affection upon the peace process events, specially the Arab–Israeli conflict

This study dealt with the European Union through its corporations of making – decisions ,the mechanism of making- decisions. And the future prospect of the European Union . More over, the study discussed the political attitudes of E. U towards

The Palestine Cause, the limitations of these attitudes and the means of executing them. Also the role of the E.U in the pace process and the mediation efforts between the tow parties, the Palestinian and the study of the E.U future in the pace process in the middle east.

الفصل الأول
الفصل التمهيدي

1.1المقدمة:

لعبت الدول الأوروبية دورا كبيرا في المنطقة العربية، لما تتمتع به من دور كبير على الساحة الدولية، فبداية الدور الأوروبي في تشكيل القضية الفلسطينية، كان في عام، (1897) في انعقاد مؤتمر بازل الصهيوني الأول في سويسرا، حيث كانت دول أوروبا مقرا كبيرا للجاليات اليهودية، بكافة منابعها وأصولها فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخروج بريطانيا منتصرة في هذه الحرب وضعف الدولة العثمانية لجأت بريطانيا إلى إعادة رسم هيكل جديد للمنطقة، بحيث تستطيع أن تحصل على كافة ما تريد بدون تحمل أعباء مادية وبشرية ففي عام، (1917) وعدت الحكومة البريطانية اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين.

واستمرت سياسة الدول الأوروبية في المنطقة العربية على مدار العقود الماضية، حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام (1991) حيث شكل هذا المؤتمر بداية لانفكاك الدول الأوروبية سياسيا عن المنطقة العربية، وخاصة إن مؤتمر مدريد انعقد في أسبانيا، تحت رعاية أمريكية كاملة، فقد كان الحضور الأوروبي في المؤتمر ضعيف، مما جعل أوروبا تغيب عنه كطرف سياسي فاعل، لتنفيذ ما جاء في البنود التي مثلت أرضية اتفق عليها الأطراف لعقد المؤتمر وهي قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرارين (242) و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام كمبادئ رئيسة للمؤتمر.

بعد ذلك بدأت جولات مفاوضات السلام تجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تأخذ أوروبا دور لها في ذلك خصوصا وان بعض الدول الأوروبية لم تشارك في حرب الولايات المتحدة ضد العراق، في إخراجه من الكويت عام (1991) لكن سرعان ما انكشفت مفاوضات التسوية السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو، وتوصلهم إلى اتفاق إعلان الاعتراف المتبادل، وقد تم توقيع

هذا الاتفاق في البيت الأبيض الأمريكي فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها إلى تحميل الفشل لأوروبا والاحتفال بالنصر لنفسها.

ولا يوجد أدنى شك بان قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية جزء أساسي من قوتها السياسية الدولية فالاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية ويتمتع بقوة عسكرية، لكنه يفتقد إلى أرادة ترغب في وضع الاتحاد الأوروبي كقطب فاعل في مسرح السياسة الدولية، هذا جعل منها اقل تأثيرا في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وبما أن القضية الفلسطينية تحتل جزء كبير من ترسيخ السلام والأمن في المنطقة فقد كان تأثير الاتحاد الأوروبي لحل هذه القضية، لا يصل إلى درجة الانتقال من موقع المرشد والمساعد اقتصاديا إلى موقع الفاعل سياسيا.

وحسب ما علمنا التاريخ عن كيفية التعاون بين أمريكيا وأوروبا فيما يخص منطقة الشرق الأوسط يمكننا استنتاج الخلاصة التالية: من هو راغب في المساعدة هو غير قادر ومن هو قادر لا يرغب بذلك، فالولايات المتحدة قادرة ولكنها لا ترغب في المساعدة،م وفي المقابل أوروبا ترغب ولكنها غير قادرة فالولايات المتحدة الأمريكية ممسكة بكل أطياف اللعبة السياسية في المنطقة، وتريد لأوروبا دورا ثانويا والذي يتمثل بحفظ الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية أو ما شابه ذلك.

2.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال التركيز على الدور الأوروبي السياسي، والاقتصادي، والأمني وذلك بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وما أحدثته هذه الأدوار من تأثيرات على عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

3.1 هدف الدراسة:

أن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة مدى التأثير السياسي، والاقتصادي، والأمني، في صياغة توجهات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية، في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وخصوصا في ظل الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس يمكن التركيز على الأهداف التالية:

أولا: التعرف على مدى قدرة الاتحاد الأوروبي في إثبات وجوده في المنطقة، من خلال التوجهات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، في أخذ دور له في القضية الفلسطينية معتمدا على مكانته الدولية.

ثانيا: دراسة العلاقات العربية – الأوروبية في القرن الحادي والعشرين، وسبل تطويرها لإيجاد، الآلية المناسبة لوضع الاتحاد الأوروبي كحليف مناسب للقضايا العربية.

ثالثا: التعرف على طبيعة التناقض بين المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية.

رابعا: مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على الربط بين علاقاته الخارجية وخاصة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ومصالحه في المنطقة العربية.

4.1 مشكلة الدراسة:

يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا كبيرا في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، لما لهذا الاتحاد من مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة العربية، حيث الجوار القريب الذي يسمح بإقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد ككل والدول العربية ككل في حال وجود حل للقضية الفلسطينية، وفي هذه الدراسة يقوم الباحث بدراسة دور الاتحاد الأوروبي في أيجاد حل للقضية الفلسطينية، منذ مؤتمر مدريد حتى خارطة الطريق الأمريكية وهل يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يسوق مشاريع السلام بين العرب وإسرائيل؟

5.1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من مؤتمر مدريد للسلام عام، (1991) حتى خارطة الطريق عام، (2003).

6.1 تساؤلات الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالي:

أولا: هل يعتبر الدور الأوروبي في عملية السلام دور فاعل، وله تأثير على جميع أطراف النزاع؟

ثانيا: ما هو أثر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بعملية السلام، منذ مدريد وحتى عام، (2003)، على الدور الأوروبي في المنطقة العربية؟

ثالثا: هل تأخذ أوروبا بعين الاعتبار مصالحها الاقتصادية، مع الدول العربية أثناء صياغة موقفها تجاه القضية الفلسطينية؟

7.1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة القرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على القضية الفلسطينية ومدى قدرة الدول العربية من الاستفادة من هذه القرارات ودراسة المؤثرات الداخلية والخارجية بإيجاد سياسة أوروبية مشتركة وكذلك مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على آن يكون له دور في هذه القضية وان يكون دورا فاعلا ومؤثرا.

8.1 الدراسات السابقة:

أولا: دراسة روز ماري هوليز، (بعنوان الطريق الإسرائيلي الفلسطيني المغلق 2004) هل يستطيع الأوروبيين عمل شيء مختلف؟

أجابت الدراسة على السؤال السالف الذكر، بان الاتحاد الأوروبي يستطيع عمل أي شيء بكلمة نعم، فقد تناولت الدراسة قضية اللاجئين وحلها بالاعتماد على المظلة الدولية، وتأسيس دولة فلسطينية في غزة، والضفة والعمل على بناء دولة قوية في هذه المناطق، قادرة على السيطرة على الوضع الأمني ومحاربة العنف ضد إسرائيل مقابل ذلك يتوجب على إسرائيل التعاطي مع القرارات الشرعية الدولية.

وتناولت الباحثة علاقة دول الاتحاد الأوروبي باليهود، والعلاقة المترتبة بين الجانبين في ضوء وقوف الاتحاد ضد بناء الجدار العازل.

في هذه الدراسة تناول الباحث السؤال الذي يقول ماذا تستطيع أن تعمل أوروبا؟ وتوصلت الدراسة إلى أن أوروبا وإسرائيل تمتلك الخيـارات فـي إعـادة هيكلـة علاقاتهم، بحكم تاريخهم المشترك وإذا حدث ذلك فيجب أن يأتي من أوروبا، فهـي تستطيع أن تعيد التفكير العقلاني لإسرائيل بالتكامل مع إسرائيل، اقتصاديا وثقافيـا بدلا من مطالبتها بالتكامل مع الدول العربية، أي استمالة جانب كبير من الجمهـور الإسرائيلي لصالحها وجعل إسرائيل عمق استراتيجي لها.

ثانيا: دراسة فيليكس نوجات، 2003 بعنوان (مستقبل الأوروبية في الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق).

هدفت الدراسة إلى الربط بين التطورات الجديدة في الشرق الأوسط والـدور الأوروبي المنظور، من خلال تصورها لرؤية مستقبلية للـسياسة الأوروبيـة فـي المنطقة في مرحلة ما بعد حرب العراق، حيث تقدم اسـتعراض شـاملا للعلاقـات الخليجية الأوروبية في شقيها الاقتصادي والسياسي، فالكثير من الدراسات الـسابقة ركزت على الجانب الاقتصادي فقد ركزت بعض الدراسات على الجانب السياسي، بشكل غير مباشر ودون دراسة أثره والربط بين العاملين الاقتصادي والسياسي, في دراسة آثاره في العلاقة الخليجية الأوروبية.

ثالثا: دراسة محمد مفلح الحسامي، (سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التـسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسـط فـي الفتـرة 1990 إلـى 1999).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الأوروبي في عملية التسوية الـسلمية، في الشرق الأوسط، خلال الفترة، (1990-1991) وجرى تقسيم الرسالة إلى ثلاثة أقسام سبقها فصل تمهيدي درس مفهوم النظام العالمي الجديد، ودرس القـسم الأول محددات السياسة الأوروبية، وذلك من خـلال فـصلين الفـصل الأول المحـددات الخارجية، والثاني المحددات الداخلية، ودرس القسم الثاني عملية صـنع الـسياسة الخارجية وذلك من خلال فصلين درس الأول مؤسسات صنع القرار فـي الاتحـاد الأوروبي، والثاني درس كيفية صنع القرار واليات اتخاذ القرار، أما القسم الثالـث

فقد درس السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية وذلك من خلال فصلين درس الأول مضمون السياسة أما الثاني فدرس أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

وقد توصل الباحث في دراسته، إلى أن دور الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المذكورة ما زال ضعيفا وغير مؤثر خاصة في المفاوضات الثنائية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تطوير سياسته الدفاعية والأمنية والخارجية المشتركة والى إعادة هيكلة مؤسسات صنع القرار الخارجي، الأمر الذي قد يزيد من مساهمته في عملية التسوية السلمية مستقبلا.

رابعا: دراسة أسامة الغزالي حرب, (البعد السياسي في الحوار العربي – الأوروبي دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار 1974 – 1980).

هدفت الدراسة إلى محاولة البحث في تحليل البعد السياسي للحوار بين الجانبين العربي _ والأوروبي، وأهمية هذا البعد السياسي للحوار، ودرست أسباب تركيز الجانب العربي على البعد السياسي، وسبب تركيز الجانب الأوروبي على البعد الاقتصادي وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: تحدث الباحث في القسم الأول عن تطور البعد السياسي في الحوار، من خلال دراسة الغموض السياسي في الموقف الأوروبي، وفكرة التعاون الإقليمي والبعد السياسي للحوار وتحدث في القسم الثاني، عن عناصر البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي، من خلال دراسة حقوق الشعب الفلسطيني، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية وقضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة والدور الأوروبي في تحقيق التسوية، وفي القسم الثالث، تحدث عن العوامل المؤثرة على المضمون السياسي للحوار من خلال دراسة تفاوت المواقف السياسية بين البلدان الأوروبية، والتأثير الأمريكي على مجرى الحوار والعلاقات الأوروبية الإسرائيلية.

وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها، بأنه لا أحدا يستطيع أن يدعي أن أوروبا قد ساهمت حتى تلك الفترة في تقديم أي حل للنزاع في الشرق الأوسط، ولكن هذا لا يعني فشلا في الحوار العربي _ الأوروبي، بل انه يمكن القول أن الحوار قد أحرز تقدما من خلال انه خلق ودعم مناخا سياسيا أفضل بين الجماعة الأوروبية، والجماعة العربية.

خامسا: دراسة محمد خالد الأزهري، بعنوان (المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين من 1964 إلى 1985)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وخصوصا أن السياسة الأوروبية مسئولة بالمعنى التاريخي عن خلق المسالة الفلسطينية.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي في محاولة تسليط الضوء على تطورات الموقف الأوروبي، تجاه القضية الفلسطينية وقسم الباحث الدراسة إلى ستة أقسام: تحدث في القسم الأول عن الأسس والمراحل للدور الأوروبي، وفي القسم الثاني تحدث عن الأبعاد التاريخية والفكرية للموقف الأوروبي من قضية فلسطين، من خلال دراسة مفهوم المشكلة اليهودية في غرب أوروبا وقضية فلسطين، وفي القسم الثالث تحدث عن المجموعة الأوروبية وسياسة الاقتراب، والحذر وفيه تحدث عن موقف الجماعة الأوروبية من قضية فلسطين، خلال الفترة الممتدة من عام (1967-1980).

وتحدث عن المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وفي القسم الرابع تحدث عن القضية الفلسطينية بين الحوار العربي – الأوروبي والمبادرة الأوروبية، وفي القسم الخامس تحدث عن محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وفي القسم السادس تحدث عن كيفية تطوير الموقف الأوروبي من قضية فلسطين، من خلال تحطيم الوهم الأوروبي، حول الدور الصهيوني واستخدام الأوراق العربية واستغلال الحضور العربي في دول المجموعة، ودعم النشاط الإعلامي في دول المجموعة.

9.1 تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، تضمن الفصل الأول : مشكلة الدراسة ثم خلفية الدراسة وأهميتها, والهدف من هذه الدراسة, والفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة والمنهج المستخدم في هذه الدراسة، ويتناول الفصل الثاني الاتحاد الأوروبي ضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: آلية بناء الاتحاد الأوروبي

والمبحث الثاني:البناء المؤسسي للاتحـاد الأوروبـي، المبحـث الثالـث: الاتحـاد الأوروبي في ظل النظام العالمي الجديد.ويتناول الفصل الثالث من الدراسة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية, ضمن ثلاثـة مباحـث, المبحـث الأول، المواقـف السياسية للاتحاد الأوروبي, تجاه القضية الفلـسطينية, المبحـث الثـاني, محـددات التحرك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية, المبحث الثالث, أدوات تنفيـذ الـسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي, بشان القضية الفلسطينية.ويتناول الفصل الرابـع مـن الدراسة, الاتحاد الأوروبي وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسـرائيليين, ضـمن مبحثين, يتناول المبحث الأول, الاتحاد الأوروبي وجهود الوساطة بين الفلـسطينيين والإسرائيليين والمبحث الثاني، مستقبل الاتحاد الأوروبي في الـشرق الأوسـط،ثم النتائج والتوصيات والمراجع.

الفصل الثاني
الاتحاد الأوروبي

يدرس هذا الفصل البناء الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، والكيفية التي تـم بنائه بها، والبدايات الأولى لبنائه أيضا الرؤية المستقبلية له، ويدرس أيضا مؤسسات صنع القرار فيه، وآلية السياسة الخارجية والأمنية له، ويتحدث هذا الفصل أيضا عن دوره في ظل النظام العالمي الجديد،وقدرته على الظهور كقطب جديد فـي القـرن الحادي والعشرين.

1.2 آليات بناء الاتحاد الأوروبي:

كانت نتائج الحرب العالمية الثانية المحرك الأساسي لفكرة التوحد الأوروبي، خاصة وأن أوروبا بأسرها تعرضت للخراب والدمار، وقد بدأ عـدد مـن رجـال السياسة يبحثون في فكرة التوحد وأصولها، وخاصة على إثـر انتهـاء الحـرب العالمية الثانية ،التي خلفت ويلات ومآسي على أوروبا بأسرها بالإضافة إلى أنها هزت فكرة الدولة القومية ذات السيادة، وولدت ميولا واتجاهات عديدة دعت إلى بناء أوروبا،على أسس فوق قومية وتهميش عناصر القومية المتطرفة خاصة عندما أصبح النظام العالمي معبراً عن معسكرين متصارعين، فـي المجـالات الفكريـة والاقتصادية والعسكرية يتزعمهما الاتحاد السوفيتي, والولايات المتحدة الأمريكية[1]

أما فرنسا وبريطانيا، فقد بات واضحا أن دورهما العالمي أصـبح علـى حافة النهاية، ولهذا لجأ عدد من الأوروبيين إلى المطالبة بالتضامن والسعي نحو الوحدة, وتأمين وجود قوة ثالثة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية [2] لـذلك

---

[1]- الصباح عبد الرحمن، السوق الأوروبية المشتركة،دراسة تحليلية، وزارة الخارجية، الدوحة،1981، ص133.

[2]- زنابيلي عبد المنعم، الحوار العربي الأوروبي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1992، ص23.

سعت أوروبا إلى قراءة التاريخ قراءة متأنية، حتى استفاقت على حقيقة تجلت في أن طريق الحرب والقوة وانتهاج سياسات لا عقلانية وغير متوازنة أصبح طريقـا صعباً, لا يمكن المسير فيه, تحت أي ظرف من الظروف، وطريقاً منبـوذا لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أي من السياسات التوسعية, أو الطموحات القوميـة، التي يسعى إليها رواد الوحدة الأوروبية؛ لذلك سعوا إلى تحقيق ما يصبو إليـه عن طريق التعاون الاقتصادي, المرتكز على المـصالح المتبادلـة، والتنميـة الشاملة، القائمة على معاهدات ومواثيق تنظم العلاقات الأوربية، وبدون المساس بحرمة الحدود وقدسيتها واحترام الإنسان وكرامته، من خلال الـسير وفـق مـنهج ديمقراطي يأخذ بنظره اعتبار التنوع الثقافي والديني والعرقي، وهو التنـوع الـذي شكل عامل قوة وتماسك لا عامل فرقة وضعف وتنافر[1].

لقد أصبح شأن الأوروبية عظيماً، عند شعوب أوروبا من شـمالها إلـى جنوبها ومن شرقها إلى غربها, بنو صرحها وحضارتها لبنة على امتداد ثلاثين سنة من روما إلى (ماستريخت) لتصبح سوقاً مشتركة، فسوقاً موحدة، فاتحـادا اقتصاديا ونقديا متكاملاً.

بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي كاتفاق بـين سـت دول، وأصـبح الآن تكـتلا اقتصاديا وسياسيا يضم سبع وعشرين دولة، وقد اعتبره البعض عملاقا اقتـصاديا جديدا قادرا على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه لا يمتلـك ذراعـا سياسية قادرة على أن تناطح السياسات الأمريكية، وتمهد لبناء قطب دولي جديـد على الساحة العالمية، ونظر لها البعض الأخر باعتبارها مشروع قطب سياسي لم يكتمل بعد، وأن خبرة التجربة الأوروبية نفسها ومسار تطورها تدل علـى أنهـا تجربة تطور تصنع مشروعها السياسي عبر رحلة تراكمية، لم يكن يتوقع أكثـر المتفائلين بمستقبل التجربة الأوروبية عام، (1957) في روما وهو التاريخ الذي تـم التوقيع فيه على الاتفاقيات الاقتصادية والفنية بين الست دول أوروبيـة، إلـى أن

---

[1] - الشاذلي العياري، من اجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد، شؤون عربية، ع 74، 1993، ص17.

وصل اليوم إلى خمس وعشرين دولة بينها(12) ألغت الحدود التي تفـصل بينهـا وصارت تجمعها عملة اقتصادية واحدة هي اليورو[1].

ويمكن القول أن بناء الاتحاد الأوروبي اخذ ثلاث خصائص رئيسية، تمثلـت الأولى في الانطلاق من الجزئيات إلى القضايا الإستراتيجية، بكل ما مثله ذلـك من خلق ثقافة نسبية لا تنتمي إلى اللغة المطلقة، التي سادت تجارب وحدوية أخرى وتمثلت الثانية في عدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، وفرضت في الممارسة اليومية على جميع الدول الداخلة في الاتحاد، أو المرشـحة له، بقدر ما ظل قيمة عليا يمكن للدول الأعضاء أن تصل إليها، بمحض إرادتها من خلال تفاعلاتها البينية، أما الخاصية الثالثة فهي تمثلت في اعتماد إستراتيجية الدمج التي تميزت بها تجربة الاتحاد الأوروبي ونجاحه في امتلاك هذا القطب المغناطيسي الجاذب، والقادر على دمج دول داخل أقطار الوحدة الأوروبية، يبذل في هذه العملية جهدا متبادلاً بين الدول التي أسست الاتحاد الأوروبـي، وبـين الـدول المرشـحة للانضمام إليه[2].

أولاً: البناء الهرمي للاتحاد الأوروبي:

حينما أيقن دعاة التوحد الأوروبية، أن تحقيق الوحدة دفعة واحدة أمرا غير ممكن، اتجهوا إلى الابتداء من القاعدة, أي توحيد الاقتصاد وهو أمر يهم الـشعوب الأوروبية ويزيد من ترابطهم، وتماسكهم ويشعرهم بالفائدة التي تعود علـيهم مـن جراء الوحدة الأوروبية.

---

[1] - الشويكي عمر، استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية، السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص50.

[2] - الشويكي عمر، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، كراسات إسـتراتيجية، عـدد 141، 2004، ص13.

لقد ابتكر مؤيدو الوحدة أسلوب التوحيد الاقتصادي، وابتدءوا بتوحيد قطاع الصلب والفحم عام، (1951)[1] ولم تطرح في ذلك الوقت قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة، كأهداف فورية للدول المنظمة للمجموعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية حول قضايا جزئية، هي التي توصل الدول الأعضاء إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي، وقد وعى المسئولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية، فوزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) صرح في (9 مايو 1950) بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد إنما من خلال إنجازات واقعية.

ويمكن القول أن هذا اليوم،(9 مايو) يعتبر يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأوروبي، وبعدها بدأ مشوار الاتحاد الأوروبي في السير قدما، من خلال التوقيع على اتفاقية لتأسيس الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ التي وقعت في باريس في(1951/4/8) من جانب فرنسا وألمانيا وايطاليا ودول البينولكس، (بلجيكا, وهولندا, ولوكسمبورج) التي عرفت بإسم اتحاد الفحم والفولاذ، وكان الهدف منها إقامة سوق للفحم والفولاذ، وتسهيل الاستثمار في هذا المجال، وحرية حركة رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، التي تقوم بالعمل في هذا المجال [2].

وفي عام(1957) وقعت الدول الست المذكورة, منظمة الطاقة الأوروبية النووية، التي طبقت في(1958/1/1).

وبقيت تسير عملية الوحدة خطوة خطوة ليتم تحقيق ما تصبو إليه الوحدة الأوروبية من تحقيق طموحات على جميع المستويات، الاقتصادية والسياسية والثقافية وبقيت الإستراتيجية تسير بهذا الاتجاه حتى بداية عام، (1990) عندما لاحت في الأفق الأوروبي دلالات تنبئ بان حلم الوحدة الأوروبية أصبح قاب قوسين أو أدنى،

---

[1] - الجنزوري عبد العظيم، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، دار المعارف، القاهرة، ص125.

[2] - السيسي صلاح الدين، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة: "اليورو" عالم الكتب، ط1، 2003، القاهرة، ص13.

واعتقد الكثيرون أن مشروع الوحدة الأوروبية اكتسب قوة دفع ذاتيـة مـن خـلال الإنجاز والخبرات والإعداد المحكم الذي يحدوه الأمل، بما يمكنه من اكتـساح كـل الحواجز والعقبات [1]

وجاء هذا العام، (1990) ليضيف بعداً جديداً في المسيرة الأوروبية، نحو الوحدة وقد تمثل في معاهدة (ماستريخت) الموقعة في فبراير عام، (1992) وفيها اتفقت على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية، إلى وحدة سياسـية ذات عملة واحدة، وتعتبر هذه المعاهدة محطة الوصول للمشوار، الذي بـدا فـي أوروبا من عام (1950) بين الدول الست الصناعية[2].

وها هو بعد اثنين وأربعين عاما يبلور اتحاد الدول الصناعية الأوروبية، بعد ازدياد عدد المؤسسين وانتقالهم لكيان اتحادي من وحدة جمركية واقتـصادية إلـى اتحاد فيدرالي متكامل، بل ربما إلى وحدة كما جاء في المادة (81) من القسم الأول من مضمون المعاهدة[3].

ولكن هذا الشيء _أي انتقالهم غالى اتحاد فيدرالي_ لم يكن بالعملية الـسهلة المنال والتـنفـيـذ، بـل أن هـنـاك – وما يزال - الكثيـر مـن الـصعوبات والمشاكل التي تعترض هذه العملية، فالوحدة الأوروبية كما يقول رئيس المجلـس الأوروبي الأسبق، (جاك دولار): (لم تكن أبداً نهراً طويلاً هادئاً)[4].

وبعد هذه القراءة نجد أن ما يميز تجربة الجماعة الأوروبية، أنها لم تتعـالَ على هذه المشكلات، ولم تحاول أن تفرض حلولاً فوقية لها، إنما اعتبرتها جـزءا أساسيا من التحديات التي تواجه التجربة، وعملت بطرق مختلفة على حلها، وإيجـاد

---

[1] - ثناء فؤاد عبد ا ، مستقبل الوحدة الأوروبية وازمة الخليج، السياسة الدولية، عدد 121، 1995، ص78.

[2] - الافندي نزيرة، اوروبا والطريق إلى الوحدة، السياسة الدولية،عدد 1995،121، ص 147.

[3] - الجزاز جعفـر، ماسـتريخت والـصراع الأوروبـي الأمريكـي الخفـي، دار النفـائس، بيروت،1993، ص7.

[4] - الشبلي جمال، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصره، المؤسسة العربية للدراسات والنـشر، عمان، ط1، 2000، ص138.

كثير من الحلول التوافقية لها، والحقيقة أن تجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى، لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الـصغرى، وان شـبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب، تحقق لهـم جانبـا مـن مـصالحهم الاقتـصادية وطموحاتهم المادية، مما خلق شعوراً كبيراً بالولاء والانتماء للجماعة وأجهزتها، من جانب شعوب الدول الأعضاء وحولت نظراتهم من مواطنة فردية مبنية على أسس قومية، إلى مواطنة أوروبية مع منح كل ما يترتب على هذه المواطنة من حقـوق وحريات، كالتنقل والإقامة والترشيح والانتخاب وغيرها [1]

وهاهي المجموعة الأوروبية تبحث بشكل متواصل للوصول إلـى الوحـدة الاقتصادية والسياسية، الكاملة لتصبح قطباً ذا صناعة كبيرة، يبحث عن الزيادة من فعاليته وتأثيره بالعالم.

ثانيا: النظرة المستقبلية للاتحاد الأوروبي:

لم يكن يتوقع أحد أن التجربة الأوروبية سوف تكون قادرة على بناء اتحـاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 27 دولة، لقد نجحت هذه التجربة في صناعة مـسيرة للتراكم الوحدوي, عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان من الصعب على كل المحللين أن يتوقعوا بأن تصل التجربة الأوروبية إلى ما وصلت إليه من اتحاد اقتصادي، وتكتل سياسي من تجربة بسيطة ضمت ست دول أوروبية فقط، عام، (1957)[2].

إلا أن حقيقة ما يميز رحلة بناء الاتحاد الأوروبي، كانت مزيجا من السياسة والاقتصاد، وأن أوروبا السياسية كانت في الأساس مشروعا فرنسيا سـرعان مـا انضمت له العديد من الدول إلا أن ركيزته وعموده الفقري الآن متمثلا في المحـور الفرنسي – الألماني، ويبقى الضلع الثالث من أضلاع المثلـث الأوروبـي الكبيـر متمثلا في بريطانيا بعيدا عن الضلعين الآخرين، وعلى خلاف ما يتـردد انـه لا

---

[1] - الأزعر محمد خالد،" الجماعة الأوروبية قراءه في المقومات السياسية " مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية، عدد11،1993/53 ، ص30.

[2] - الشويكي عمر، أوروبا من السوق إلى الاتحاد، مصدر سابق، ص93.

يتخذ موقفا معارضا من أوروبا السياسية، وكان ذلك نتيجة لرغبته فـي ألا يكـون مشروع أوروبا السياسي على خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تـرفض الاستقلالية العسكرية الأوروبية فضلا عن السياسية بطبيعة الحال، الـشيء الـذي يمثل عائقا وتحديا كبيرا لتجربة الاتحاد الأوروبي، في تحديد العلاقة مـع القطـب الأوحد في العالم أو الأقطاب العالمية الكبرى.

ولما كان مبدأ السيادة يعتبر العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق الوحـدة السياسية الإقليمية، لذا فإن مهمة الساسة تنصب على ابتكار أساليب للتغلـب علـى هذه العقبة، وقد أدرك ساسة أوروبا هذه الحقيقة بعـد فـشل مـشروع الجماعـة الأوروبية للدفاع فاتجهوا نحو توحيد النواحي الاقتصادية، التي سعت إليه كل مـن دول أوروبا الشرقية، وبريطانيا [1].

ألا أن مشكلة السياسة الأمنية الموحدة، تبقى قائمـة يعـاني منهـا الاتحـاد الأوروبي في الوقت الراهن فليس من السهل أن تجتمع الدول الأعضاء على سياسة أمنية موحدة على اعتبار أن مثل هذه القضايا تمس سيادة الدولة، ومن المشكوك فيه أن توكل الدول الأعضاء إلى الاتحاد مسؤولية حماية أمنها الخارجي.

أيضا هناك عقبات وتحديات مثل إعادة النظر في السياسات الزراعية وسياسة المساعدات المالية لتتناسب مع متطلبات الواقع الجديد، أيضا عملية التوسـع التـي تعتبر جزء من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي تحكم عليه أن يضع كثير من السياسات الداخلية والخارجية للدول الأعضاء بعين الاعتبار، وهذا بحـد ذاتـه عقبة تتطلب الجهد والمال بالإضافة إلى التحديات، على مستوى الدول الراغبة فـي العضوية فهي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتـصادي وارتفـاع نسبة البطالة وتدني مستوى الدخل ومستوى المعيشة والفقر والتخلف التكنولـوجي، أيضا التحديات الاجتماعية ويقصد بها كيفية تطوير النموذج الأوروبي للمجتمع، في

---

[1] - الجنزوري عبد العظيم، الأسواق الأوروبية المشتركة الوحدة الأوروبيـة، مرجـع سـابق، ص127.

القرن الحادي والعشرين وكيفية معالجة التحديات الاجتماعية القائمة المتمثلـة فـي المعدلات المرتفعة غير المقبولة للبطالة(1).

وغيرها من المشاكل التي لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون بعيـدا عـن التأثر بها، ولكي ندرك حقيقة أن الاتحاد الأوروبي سيتغلب على هذه المشاكل مـن دون تهويل أو تهوين يجب أن نتذكر أن طريق الوحدة الأوروبية، لم يكن مفروشـاً بالورود بل ظل محفوفاً بالعقبات والصعاب على مدى عمر التجربة الـذي تجـاوز الآن أكثر من نصف قرن، وإذا كانت العملية التكامليـة الأوروبيـة اسـتطاعت أن تتخطى كل المشاكل التي واجهتها في الماضي, فليس هنالك ما يدل على أنها باتـت عاجزة عن التغلب على هذه المشاكل التي تواجهها.

ومع هذا يمكن القول أن مسيرة الوحدة الأوروبية قـد نجحـت فـي التقـدم وعكست نموذجا في العمل والبناء نجح في صناعة وحدة, لم يتوقعهـا الكثيـرون وهي بذلك تقدم رسالة إلى العالم بأسره يستفيد منها في حال إذا رغب في تطـوير قدراته، الداخلية والخارجية.

2.2 البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي:

ليست المجموعة الأوروبية مجرد منظمة دولية، بل هي بالأساس مـشروع اندماجي يستهدف إحداث أكبر فرص ممكنة لتوحيد السياسات الوطنية في كل مـن المجالات، وبطبيعة الحال تكوين سوق وحيدة, وموحدة داخل الفضاء الأوروبي لـذا تعتبر المؤسسات المنبثقة عنها, ليست مجرد إطار للتفاوض بين الدول الأعضاء، بل إنها تضطلع برسم التوجهات الأوروبية، وتعتبر ملتقى المصالح الوطنيـة بمـصالح المجموعة كما أن وجودها ناتج عن الرغبة الوطنية، ممـا يجعلهـا مـستقلة عـن الحكومات، وتوجد بين هذه المؤسسات علاقات تـداخل وتكامـل، وجميـع هـذه المؤسسات تعالج المسائل والقضايا الأوروبية، بدءا من سياسـة خارجيـة وأمنيـة

---

[1]- غالي سامح، قضايا توسيع الاتحاد الأوروبي، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 148، 2004، ص148.

مشتركة وانتهاء بالمشاكل القانونية المتعلقة بتوحيد المعـايير الخاصـة بالـصحـة النباتية [1] وهناك مؤسسات رئيسية تقوم في عملية صنع القـرار فـي الاتحـاد الأوروبي وهي،(المجلس الأوروبي،المجلس الـوزاري، المفوضـية الأوروبيـة، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، اللجنـة الاقتـصادية والاجتماعيـة) بالإضافة إلى عدد أخرمن المؤسسات التي تلعب أدوارا أقل أهمية.

أولا: المجلس الأوروبي:

تم إنشاء المجلس الأوروبـي عـام، (1974) ويتكـون مـن رؤسـاء دول وحكومات الدول الأعضاء ورئيس المفوضية ويساعدهم وزراء الخارجية وعـضو من المفوضية، ولا يعتبر المجلس الأوروبي مؤسسة قائمة بذاتها، بل هو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي[2].

ويجتمع المجلس الأوروبي على الأقل مرتين في العام تحت رئاسة رئـيس دولة أو حكومة الدولة العضو التي بها رئاسة المجلس،(مجلس الـوزراء) ويتلقـى البرلماني الأوروبي من المجلس الأوروبي تقريرا بعد كل اجتماع يعقـده المجلـس وكذلك تقرير سنوي مكتوب عن التقدم الذي أحرزه الاتحاد ويلتزم المجلـس بأخـذ رأي كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتـزم برأيهما عند استعذار التشريعات الأوروبيـة ويتـولى المجلـس الأوروبـي عـدة اختصاصات تتمثل فيما يلي[3]:

يضع خطوط السياسة العامة اللازمة لمد الاتحاد بالقوة الدافعـة الـضرورية لتقدمه .

1- تيشوري عبد الرحمن، هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية ويحقق التوازن الدولي، الحوار المتمدن، عدد 1300، 2005/5/28، ص 8.

2- نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت،2004، ص 190,

3- السيسي حسن صلاح الدين، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، مـصدر سـابق، ص 21.

يناقش الوضع الاقتصادي الأوروبي، وله دور في توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة النقدية والاقتصادية.

يقر الخطوط العريضة السياسية للاتحاد, ويناقش العلاقات الخارجية ويضع المبادئ والخطوط العامة المشتركة للسياسة للخارجية والأمن والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية[1].

ثانيا: المجلس الوزاري:

أنشئ المجلس الوزاري عام، (1993) وكان يطلق عليه مجلس الجماعات الأوروبية أو مجلس الاتحاد الأوروبي، وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول في التخصصات المختلفة وحسب الموضوع المطروح في جدول الأعمال : الخارجية، الزراعة، الصناعة،البيئة، الثقافة، التعليم، النقل، الصيد البحري .....الخ ولا يوجد خصوصية في الاجتماعات إلا لوزراء الخارجية فهم يتمتعون بوضع خاص إذ يجتمعون مرة واحدة على الأقل شهريا عدا شهر أغسطس.

يترأس كل بلد أشغال المجموعة بالتناوب كل ست أشهر، وتحضر أعمال مجلس الوزراء من طرف لجنة من الممثلين القاريين للدول الأعضاء, تساعدها لجان الخبراء المتخصصين الممثلين لكل الإدارات الوطنية، ويرتبط مجلس الوزراء بأمانة مستقرة في (بروكسل) تقوم بتنفيذ القرارات [2].

ويناط بالمجلس الوزاري المهام التالية[3]:

المجلس هو الجهاز الذي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرة عن مصالحها وتدافع عن سياساتها وبناء على ذلك، فإن المهمة السياسية للمجلس هي التنسيق بين

1- علام وائل، البرلمان الأوروبي، دار النهضة العربية، 1998، ص23.

2- حسين محمود، أوروبا الاثنتي عشر دولة والآخرون، مطبوعات المملكة المغربية سلسلة الدورات،الدورة 21، الرباط، 1998، ص 13.

3- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار النهظة العربية، القاهرة، 2005 ، ص36ص 39 ص40.

السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء، وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة الأخرى.

المجلس هوا لجهاز الرئيسي المنوط به وضع التشريعات للاتحاد، فيتخذ المجلس وحدة القرار النهائي في اغلب التشريعات، ويشترك مع البرلمان في إقرار بعض التشريعات.

يمنح المجلس المفوضية بخصوص القوانين التي يتخذها سلطات لتنفيذ هذه القوانين.

يقر المجلس – مع البرلمان – ميزانية الاتحاد.

يعقد المجلس اتفاقيات مع الدول الأجنبية.

ثالثا: المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية التجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي، وإطار للتعبير عن مصالح الاتحاد ككل, وتعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي لذلك تقع في قلب نظام حكم الاتحاد وقد تم إنشاؤها بمقتضى معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث، (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة النووية) والتي دخلت حيز التنفيذ عام، (1967) ويوجد مقر للمفوضية في (بروكسل) ببلجيكا، وتتمتع المفوضية بقدر كبير من الاستقلال في أداء مهامها، ولذلك فهي تمثل مصلحة الجماعة الأوروبية ككل ولا تمثل أية مصلحة وطنية للدول الأعضاء، وبالتالي فهي لا تتلقى أية تعليمات من هذه الدول[1].

وتتألف المفوضية الأوروبية من هيئة المفوضين، والمجالس الاستشارية وعدد كبير من الإدارات العامة بالإضافة إلى عدد كبير من الإدارات الخاصة، هذا وتمثل هيئة المفوضين، (الرئيس والأعضاء) والمجالس الاستشارية الجهاز السياسي للمفوضية أما الإدارات العامة والإدارات الخاصة فهي تمثل الجهاز الإداري

1- بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مصدر سابق، ص 54.

للمفوضية، ويتم تعين أعضاء المفوضية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديـد، ويعـين رئيس المفوضية لمدة خمس سنوات أيضا ويسمى، (المفوض الأوروبي) ويتم تعينهم رسميا من قبل البرلمان الأوروبي, وتجتمع المفوضية مرة واحدة أسـبوعيا كهيئـة جماعية وتأخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة[1].

وتمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصـلاحيات ذات أبعـاد متعددة تشمل:

أولا: التشريع، فالمفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمـة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي, والعمل على تطويرهـا باستمرار وذلك من منطلق أنها الجهة المسئولة في المقام الأول عن كل ما هـو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية[2].

ثانيا: التنفيذ، للمفوضية أيضا دور تنفيذي يتمثل في القيام بالإشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة ولها السلطة العليا في هـذه المجـالات مثـل الـسياسة والزراعة وسياسة المنافسة وإدارة صناديق التمويل مثل, الصندوق الاجتمـاعي والصندوق الإقليمي.

ثالثا: مراقبة التنفيذ، حيث تتولى دور الحارس للتأكـد مـن تطبيـق التـشريعات والاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد، وان ذلك يتم على الوجه الملائـم وفـي حالـة الإخلال بهذه الالتزامات يمكن للمفوضية أن تتدخل بل أن تلجأ إلى محكمة العدل الأوروبية ضد الطرف الذي أخل بالالتزام[3].

1- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 27.

2- نافعة حسن، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص 82 .

3- العتيبي عبد ا مسلط، العلاقات الخليجية الأوروبيـة، 1988- 2003،رسـالة ماجـستير، الجامعة الأردنية،2004 ، ص 41 .

رابعاً: البرلمان الأوروبي:

أسس البرلمان الأوروبي في عام، (1957) ونصت معاهدة أمستردام على أن عدد أعضاء البرلمان الأوروبي لن يزيد على (700) عضو والسبب في ذلك يرجع إلى أن زيادة عدد الأعضاء عن (700) عضو فيه مغالاة كما أنه سيؤثر على فعالية البرلمان ذاته, ويمارس أعضاء البرلمان عملهم باستقلال عن دولهم فهم غير ملزمين بأية تعليمات أو توجيهات من أية دولة.

ووحدة العضوية في البرلمان الأوروبي –مثل المفوضية – خمس سنوات وينتهي عمل العضو بالوفاة أو الاستقالة أو سقوط العضوية[1].

وهناك رئيس منتخب للبرلمان وأربعة عشر نائبا للرئيس وخمسة أعضاء مسئولين عن الشؤون الإدارية والمالية وتستمر مدة ولايتهم جميعا لمدة عامين ونصف، ويعقد البرلمان الأوروبي 12 جلسة بكامل أعضائه كل سنة في، (ستراسبورغ) بينما تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل[2].

وتتمثل أهم الاختصاصات التي يمارسها البرلمان الأوروبي في الآتي:

يعتبر الدور الذي يلعبه البرلمان الأوروبي بمثابة القوة السياسية المحركة للاتحاد الأوروبي, فالبرلمان يعمل على خلق المبادرات المختلفة لتطوير سياسات الجماعة الأوروبية.

يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية وإقالتهم، كما أنه يناقش أعمال المفوضية ويراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق توجيه أسئلة شفهية ومكتوبة للمفوضية والمجلس.

يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق، كما يفحص الشكاوي التي تقدم له من قبل مواطني الاتحاد.

1- علام وائل، البرلمان الأوروبي، مرجع سابق، ص 40.

2- عامود أبو محمد، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 157، 2004، ص78 .

يشكل البرلمان مع المجلس الأوروبي هيئة خاصة بالميزانية والبرلمان وهـو الذي يصوت على اعتماد الميزانية السنوية، ويراقب تنفيذها.

يعتبر الاختصاص الرئيس للبرلمان الأوروبي هو إصدار التشريعات الخاصة بالاتحاد[1].

خامساً: محكمة العدل الأوروبية:

تتكون محكمة العدل الأوروبية من 13 قاضيا يعاونهم 6 محاميين وجميعهم تعينهم حكوماتهم لمدة 6 سنوات، ويجري تغيير جزئي في عضوية المحكمة كـل ثلاث سنوات وينظر هؤلاء القضاة في مدى موافقة الإجراءات المتخـذة للقـوانين المنبثقة في المعاهدات، وتتم المداولات فيها بطريقة سرية وتعتبر قرارات المحكمة لها ولا يتسنى معرفة الرأي الشخصي لكل قاض، ولو كان مخالفا للأغلبية.

ومن شان هذا أن يحقق أكبر قدر من الاستقلال للقضاة ويبعد عنهم كل ضغط سياسي[2].

أيضا لا يجوز للقاضي الجمع بين صفته كقاضٍ وبين أي منصب سياسـي أو إداري أثناء فترة عمله بالمحكمة، ويوجد مقر المحكمة في (لوكـسمبورغ) ويتمثـل الدور الرئيسي للمحكمة في ضمان تفسير المعاهدات الأوروبية، وتطبيقهـا وفقـا للقانون وذلك من خلال القضايا المرفوعة من قبل الأفراد أو الـشركات أو الـدول الأعضاء ضد الأجهزة أو من قبل جهاز آخر أو من قبل المفوضية ضد دولة عضو وتباشر المحكمة اختصاصها عن طريق الوسيلتين الآتيتين:

الأولى:

الدعاوى المباشرة التي يمكن رفعها مباشرة أمام المحكمة من قبل المفوضية أو من قبل أجهزة الاتحاد الأخرى أو من أي دولة عضو أما القضايا المرفوعة مـن الأفراد والشركات, فترفع مباشرة أمام المحكمة الابتدائية.

---

[1] - بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة الأوروبية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص33 ص34 .

[2] - عامود ابو محمد، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص78.

الثانية:

القرار التمهيدي للمحكمة والذي تطلبه محكمة وطنية في الـدول الأعـضاء عندما تحتاج إلى قرار حول مسألة تخص قانون الاتحاد[1].

وتعتبر قرارات المحكمة ملزمة لكل الدول والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، ويجب التفرقة بين محكمة العدل الأوروبية وهي إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهي تضم الدول الأعـضاء فـي الاتحـاد الأوروبي بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى، وهي تنظر فقط في قـضايا حقـوق الإنسان ومقرها (ستراسبورغ) ولا تعتبر إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

سادساً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

انبثقت هذه اللجنة - كمعظم مؤسسات الجماعة الأوروبية - من رحـم المجتمـع الأوروبي للفحم والصلب، فقد أنشأت هذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعيـة عـام (1957) تتكون هذه اللجنة من 222 عضوا مقسمين إلى ثلاث مجموعـات هـي: أصحاب الأعمال، والعمال، وجماعات مصالح أخرى (فلاحين، ممرضين، مهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية، وجماعة المدرسـين، الجمعيـات التعاونيـة، العائلات والحركات البيئية)[2].

ويعين الأعضاء فيها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وهم يمارسون عملهم فـي استقلال تام وتجتمع اللجنة كل شهر في، (بروكسل) ويجب استشارتها قبل إصـدار عدد كبير من القرارات كما يمكنها أن تدلي بالآراء بمبادرة خاصة منها، فهي تدلي بحوالي 70 رأياً في المتوسط كل سنة[3].

---

[1] - بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص43ص44.

[2] - عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص92.

[3] - بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص48.

أما بالنسبة لرئيس اللجنة فإنه يتم اختياره من قبل الأعضاء ويشغل منصبه لمدة عامين وعادة ما يتم تبادل مقعد الرؤساء بين المجموعات الثلاث ومقر اللجنة في بروكسل وتجتمع ثلاث مرات شهريا ورأي اللجنة غير ملزم للأعضاء في الاتحاد لكن تأثيرها يظهر في التشريعات الفنية.

3.2 صياغة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية:

لقد أصبح واضحا لدى متابعة الحركة التكاملية الأوروبية بان أوروبا مجدة في طريقها إلى الوحدة الاقتصادية والمالية، ومازالت حتى اليوم تفتقد ركنا وحدويا هاما يعد العمود الفقري الذي سيعطيها الثقل الذي تتطلع إليه، وهو أن تكون مجهزة بصرح متين من سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عند أوروبا الموحدة وليس أدل على هذا الاقتصاد العام والأساسي لحركة التكامل الأوروبي تجاه أحداث 11 سبتمبر فقد اتسمت هذه الردود بالفردية بينما كان من المتوقع بان تعبر أوروبا الموحدة عن موقفها تجاه هذه الأحداث بشكل جماعي ووحدوي [(1)].

حددت اتفاقية ماسترخت معالم صنع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهذه السياسة ليست سياسة جماعية وإنما نتاج التعاون بين الحكومات مما يعني انه من الصعب أحيانا الوصول إلى ما هو أكثر من القاسم المشترك الأعظم بين الدول الأعضاء، وان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في شكلها الحالي هي مرحلة على طريق طويل قطعه الاتحاد الأوروبي فقد كانت صياغة سياسة خارجية واضحة مشتركة بشكل خاص مهمة شاقة اصطدمت بها عملية التوحد الأوروبي منذ بدايتها تقريبا [(2)].

وقد خصص الباب الخامس من معاهدة الاتحاد الأوروبي لتوضيح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وجاءت صياغة أهداف السياسة الخارجية والأمنية في عبارات عامة مثل, حماية القيم الهامة وحماية المنافع الأساسية للاستقلال الاتحاد

---

[1]- العتيبي عبد ا مسلط، العلاقات الخليجية الأوروبية، مرجع سابق، ص38

[2]- الحارثي سلطان منير، السياسة الخارجية السعودية تجاه الاتحاد الأوروبي 1990- 2003، الواقع والتطلعات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2005، ص39.

والمحافظة على السلم وتقوية الأمن العالمي طبقا لميثـاق الأمـم المتحـدة ونـشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وجاء في الاتفاقية أن هدفي الاتحاد هما:

إرساء تعاون منتظم بين الدول الأعضاء، بخصوص سياستها الخارجية.

الاضطلاع بتحركات مشتركة في المجالات التي تتوخى فيها الدول الأعضاء منافع مشتركة [1].

وقد حاولت معاهدة الاتحاد الأوروبي ماسترخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وبخاصة أن فترة التسعينات أوضحت أن آلية التعاون السياسي القائمة غير قادرة على توفير الاستجابة الأوروبية المناسبة لعدد من الأزمات مثـل, انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج والحرب الأهلية الأوروبية في يوغسلافيا[2].

ويمكن القول أن نظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والأمنية المـشتركة للاتحاد ليس نظاما موحدا يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أن عملية اتخاذ القـرار في الاتحاد الأوروبي لا تتبع المنهج الفوق الوطني بشكل كامل، فهي صيغة وسـط بين هذا المنهج فوق وطني من جانب - والتعاون بين الحكومات من جانب آخـر، وهذه الصيغة مزيج من احتكار سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس الوزراء، الذي يمثل الدول الأعضاء الذي يتخذ قراراته إما بالإجماع أو بالأغلبيـة المشروطة ومن جانب آخر البرلمان الأوروبي الذي يتمتع إلى حـد مـا بـسلطة التعديل والاعتراض فهو المؤسسة الثالثة من مؤسسات الاتحاد الأوروبـي وتقـوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعة الذي ينطبق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء[3].

ومن خلال ما تقدم فان عملية تطوير السياسة الخارجية والأمنية المـشتركة يحتاج إلى التقاء المصالح المشتركة والملموسة للدول الأعضاء الرئيسية، في الوقت

---

[1] - الجزاز جعفر، ماستريخت والصراع الأوروبي الأمريكي الخفي، مرجع سابق، ص35.

[2] - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، مرجع سابق، ص37.

[3] - إبراهيم عوض، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط ، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص10.

الذي تدرك فيه الدول الأعضاء بان المصلحة المشتركة تستحق التضحية بالاستقلالية الوطنية، فإنها سوف تقدم على اتخاذ القرار المنكر للذات بالمشاركة في السيادة على سياستها الخارجية فقط في حال اعتبار مكاسب العمل المشترك كبيرة لدرجة تستحق التضحية بالسيادة,س وان الحديث عن بلورة سياسة خارجيـة والأمنيـة مـشتركة للاتحاد الأوروبي تكون مؤثرة وفعالة يتوجب أن تتوفر القوة العسكرية اللازمة لدعم مبادرات الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية والاقتصادية، وجرت عدة محاولات لبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة خاصة من قبل فرنسا وألمانيا في الوقت الذي كانـت فيـه دول أخرى على رأسها بريطانيا تقاوم الإقدام على أي شيء من شأنه أن يهدد دور الناتو الرئيسي في الدفاع والمجال العسكري أو العلاقة الثنائية مع الولايات المتحـدة الأمريكية وبالتالي يمكن القول أن التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمنية غير المدعوم بالقوة العسكرية لا يستطيع تحقيق غاياته[1].

ويمكن القول أن هنالك أوجه نجاح وفـشل للـسياسة الخارجيـة والأمنيـة المشتركة، فهي تخضع لمسألة أساسية، وهي ما عبر عنه الأمين العام خافير سولانا عندما أجاب على سؤال حول هذا الموضوع حيث قـال " أن هذه الـسياسة حديثـة وهي في حد ذاتها عملية في طريقها إلى التكوين، ثم أن الوقت غير مناسب للتقيـيم وكشف الحساب خاصة وان هذه السياسة حاليا في طريقها إلـى التحـول العميـق والدعم الذاتي[2]"

أما عن المراحل التي قطعتها هذه السياسة وتعتبر جديدة بالـذكر والتقـدير منها:

إن الاتحاد قد نجح في إقامة صرح من المواقف والسياسات المشتركة مـثلا (95%) من النصوص التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة كان يتكلم بصوت واحد.

---

[1] - جوردون فيليب، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، عدد26، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص16.

[2] - الاصفهاني نبيه، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002، ص137.

أصبحت هذه السياسة لها كيان بعد أن كانت لا تتعدى مرحلة التعاون السياسي.

أما عن التحديات التي تواجه هذه السياسات، فهي تخص القدرة على جمع الأنشطة المتفرقة التي تقوم بها داخل وحدة مستقلة من اتفاقيات للتعاون الاقتصادي ومن المعونة الإنسانية والمعونة من اجل التنمية ومن عملية إعادة البناء العسكري[1].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الحديث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي ما زال مبكرا، وإنها مازالت تتبع منهج التعاون بين الحكومات وهي في الواقع عملية تبادل المعلومات والتنسيق والتشاور والتعاون، فيما بينها, حيث تحدد الدول الأعضاء أهدافها الخاصة على ضوء مصالحها الوطنية، وهي لا تقوم بتحرك مشترك إلا إذا رأت له ضرورة أو يتم تحديد نطاق كل تحرك وأهدافه وإجراءاته وفترة تنفيذه في كل حالة على حدة، وتبقى أدوات السياسة الخارجية والأمنية في أيدي الدول الأعضاء وتحتفظ الدولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن بصلاحيتها حتى وان كان عليها أن تدافعا عن مواقف الاتحاد الأوروبي ومصالحه.

يتضح من ذلك أن الفاعلين الأساسيين في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هم الدول الأعضاء فقط وانه ما زال على الفاعلين الخارجيين أن يتعاملوا مع الاتحاد بشكل وحدوي.

4.2 الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الجديد:

لقد سار الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة، بعد توقيع معاهدة ماسترخت الشهيرة وظهر الاتحاد الأوروبي ككتله عملاقة تقوم في ثناياها مجموعة من أكثر بلدان العالم قوة وغني وتطرح نفسها مشروع قطب مؤهل لإعادة التوازن إلى الساحة الدولية

---

[1] - الاصفهاني نبيه، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية المشتركة، المرجع السابق، ص137.

التي اختل توازنها بشكل واضح في البداية التسعينات، مع سقوط الاتحاد الـسوفيتي وبروز الولايات المتحدة قطبا أحاديا لا يتوانى عن فرض إرادته على حلفاء الأمس القريب، ويطمح القادة الأوروبيين اليوم وبعد تلك المسيرة العظيمـة التـي تكللـت بالوحدة الاقتصادية والسياسية إلى حد ما إلى آن يخلق الاتحاد الأوروبي توازنا في النظام الدولي الجديد يمنع سيطرة قوة واحدة عليه كما هو الحال الآن وان أوروبـا لابد آن يكون لها كلمة أقوى لاسيما بعد انضمام جميع الأوروبيين إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لتصبح القوة الأولى في العالم[1].

ومنذ بداية الثمانينات بدأ يتزايد تأثير الاتحاد الأوروبي في الشؤون العالميـة بشكل مستمر، مما أدى إلى آن يتوقع الكثير مـن المحللـين آن يتحـول الاتحـاد الأوروبي إلى قطب جديد على الساحة الدولية بما انه يمتلك الكثير من مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وفيه دولتان نوويتان تملكا حق النقض الفيتو فـي مجلس الأمن الدولي, وقد تمكن في نصف عقد من الزمن من اجتياز عقبات هائلـة في مسيرة توسعه ليضم اليوم سبعا وعشرون دوله كانت معظمهـا إمبراطوريـات وقوى عظمى عبر التاريخ كل هذا أدى إلى آن ينظر المهتمين بان يظهر الاتحـاد الأوروبي قوة دولية عظمى[2].

ونتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي بعد انتهاء الحـرب البـاردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي في عام، (1991) هذا أدى إلى آن تنتهج أوروبا سياسـات جديدة كانت نقطة انطلاقها زوال التهديد السوفيتي الذي كان استمر لعقـود طويلـة على حدود أوروبا فانه يمكن لأوروبا آن تصبح قطبا دوليـا كبيـرا لـه سياسـاته

---

[1] - تيشوري عبد الرحمن، هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنـة الأمريكيـة ويحقـق التـوازن الدولي، مرجع سابق، ص2.

[2] - الخميس غسان، العوامل المعوقة لفاعلية السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني، 23- 3 – 2006، ص12.

الاقتصادية والخارجية والدفاعية المشتركة, وتجسد هذا الفكر على حقيقته في مؤتمر ماسترخت عام, (1991)[1].

وقد نجحت الجماعة الأوروبية بان يكـون لهـا وزن كبيـر فـي الـشؤون الاقتصادية العالمية حيث أصبحت أوروبا أكثر جاذبية بالنسبة للاستثمارات العالمية, منذ أصبح من المسلم به أنها ستتحول إلى وحدة اقتصادية، بـصرف النظـر عـن التاريخ الذي سيتم ذلك فيه[2].

أيضا نجحت الجماعة الأوروبية بحلول عام، (1993) في تحقيق مـشروع السوق الأوروبية المشتركة بعد أن استطاعت أن تحرر تجارتها، كما أدى التكامـل الاقتصادي فيما بينها إلى تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي صـادراتها إلـى الخـارج لتصبح الجماعة الأوروبية اكبر مصدر في العالم حسب التقرير السنوي لـمـنظمة، (الجات) أيضا يعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر شـريك تجـاري للولايـات المتحـدة الأمريكية فقد بلغ حجم التجارة بينهما عام، (1995) مبلغ 256 مليار دولار وحيث استوردت الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي ما قيمته 132 مليار دولار أي ما يشكل نسبة، (18%) من إجمالي الواردات الأمريكية، وصدرت الولايات المتحـدة إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبته، (21%) من صادراتها كما أن كلا الطرفين يعتبر أهم مصدر للاستثمار المباشر بالنسبة للطرف الآخر, فقد بلغ إجمالي استثمار الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية 274 مليار دولار بنهاية عـام، (1994) وبلغ إجمالي استثمار الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبـي مبلـغ 251 مليـار دولار[3].

---

[1] - عبد العظيم خالد، مجلة قرآءآت استراتيجيه، السنة الحادية عشرة، عدد1، 2006، ص13.

[2] - ابرهارد راين، أوروبا 1992 والنظام العالمي، مجلة الباحث العربي، عدد20، 1989، ص24.

[3] - فؤاد مطر، النظام العالمي الجديد بـين عقـدة القـوة الأمريكيـة والمفاجـآت الأوروبيـة والأوسطية، مجلة الباحث العربي، عدد 44، آذار، 1997، ص18.

أن هذه العلاقة العضوية المتكافئة في المجالين التجاري والاستثماري ممكن أن تذيب الفوارق النسبية الأمريكية على المستوى الكوني, وتجعل كل طرف ند للآخر، إلا أن وجود دور فاعل في النظام العالمي الجديد للاتحاد الأوروبي وإمكانية بروزه كقطب فاعل في النظام الدولي يعتمد على ما يلي:

أولا: قدرة الاتحاد الأوروبي على المنافسة الاقتصادية:

لقد أرست معاهدة " ماسترخت " عدة معايير لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية فأوجبت عدة شروط لتحقيق التقارب بين الدول الأعضاء وهي: أن تكون معدلات التضخم في حدود نحو، (1,5%) وان لا يزيد معدل الفائدة عن، (2%) في جميع الدول الأعضاء مقارنة بأضعف ثلاث دول في المجموعة وان لا تزيد نسبة العجز في الموازنة العامة للدول عن، (3%) من إجمالي الناتج القومي وان لا تزيد قيمة الدين العام عن (6%) من الناتج القومي[1].

وجاء توقيع معاهدة ماسترخت حتى يضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية حيث جاء في البيانات الفرنسية الخاصة بالاستفتاء على المعاهدة،حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بدوره في العالم الحديث، يجب عليه أن ينتقل لمرحلة إنشاء أوروبا موحدة اقتصاديا وماليا، وتطوير سياسة خارجية، وتأمين الاستقرار والأمن للأعضاء والمشاركين في هذا الاتحاد[2].

واستهدفت المعاهدة جملة من الأهداف كان منها، إقامة سوق أوروبية موحدة حيث تحدد عام، (1993) كتاريخ لإنشائها وإصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) في عام، (1998) أصبحت العملة الموحدة لأحد عشرة دولة أوروبية، كذلك إنشاء البنك المركزي وهذه خطوات تم تنفيذها.

1- الحسامي محمد مفلح، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990 – 1999)، القاهرة، رسالة دكتوراه، ص40 ص41.

2- الجزاز جعفر، ماستريخت والصراع الأمريكي الأوروبي الخفي، مرجع سابق، ص76.

ويمكن القول أن التوجه اخذ طابعا مؤسـسيا عنـدما اقـر رؤسـاء الـدول والحكومات إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمالي في معاهدة ماسترخت وهكـذا تقـرر الانتقال إلى مرحلة جديدة في بداية شهر يناير عام، (1994) وتعتبر هذه المرحلـة الثانية حيث التزمت الدول بالبحث عن سبل التوافق بين سياستها النقديـة وإحـداث معهد أوروبي والتحضير لتأسيس البنك المركزي الأوروبي.

كل هذا من شانه أن يؤدي بأوروبا النقدية إلى مرحلة ثالثة تقرر أن تبدأ في شهر يناير عام، (1997) وذلك على أساس ما ستـصل إليـه المجموعـة الاقتـصادية الأوروبية من تحديد عدد الدول القادرة على العمل بالعملة الموحدة[1].

ولاشك بان المجموعة الاقتصادية في ظل الوحدة النقدية الأوروبية واسـتقرار قيمة العملة يجعل الاقتصاد الأوروبي مستقرا غير خاضع لتقلبات النظـام النقـدي العالمي.

ويمكن القول إن النظام النقدي الأوروبي بدا في عام، (1999) باثنتي عـشر دولة عدت بمثابة النواة الأولى للوحدة النقدية الأوروبية[2]،ليشكل فيما بعد العديد من المزايا الاقتصادية كتوسيع نطاق السوق ليظم حوالي 320 مليون نـسمة، والتمتـع بمزايا الشركات الكبرى وخفض نفقات الإنتاج ورفع معدلات الربحية وهـذا كلـه سيزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية الأوروبية على المنافسة في الأسواق العالمية، وبلغ الناتج المحلي لدول الاتحاد مجتمعة ما نسبته، (22,4%) من النـاتج العـالمي عام، (1997) مقارنة بالناتج الإجمالي للولايات المتحـدة الأمريكيـة الـذي بلـغ، (27,5%) من الناتج العالمي للعام نفسه، ووفقا لبيانات البنك المركزي في تقريـره عن التنمية في العام، (1998 ـ 1999) بلغ قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي متحدة 1680 مليار دولار في عام، (1997) بما يشكل، (30,4 %) من الصادرات العالمية للعام نفسه مقارنة بالصادرات الأمريكية.

1- ولعلو فتح ا ، أوروبا ألاثنتي عشرة دولة من المجموعة إلى الاتحـاد، الربـاط، 1992، ص49.

2- نيللي كمال الأمير، العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة، مجلة المستقبل العربي عدد306، 2004، ص196.

أما واردات الاتحاد الأوروبي فقد بلغت،(1535,3) مليار دولار بحيث تمثل (27,3%) من الواردات العالمية للعام نفسه مقارنة بالواردات الأمريكية التي بلغـت قيمتها (898,7) مليار دولار وتوازى بنحو (16%) من الواردات العالميـة، وبلـغ الفائض في الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي عام،(1997) 4 مليـار دولار بينما وصل العجز في التجارة الخارجية الأمريكية لصالح الدول الأخرى إلـى 145 مليار دولار وفي ما يتعلق بالخدمات كالنقل والمواصـلات والـسياحة والأعمـال المصرفية والتامين فإن دول الاتحاد الأوروبي تتفـوق علـى الولايـات المتحـدة الأمريكية بنحو الضعف(1).

ويتوقع أن يصل عدد دول الاتحاد الأوروبي إلى 29 دولـة بحلـول عـام، (2010م) وسيكون في هذا الموعد قد وقعت اتفاقيات مشاركة مع 14 دوله متوسطية غير أعضاء وإنشاء منظمة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بعد ذلك يتوقـع لهـذا التكتل أن يكون اكبر تجمع في العالم واكبر سوق واكبر منتج(2).

ثانيا: قدرة أوروبا على إنشاء نظام دفاعي مشترك:

إن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هي مرحلة على طريق طويل قطعه التكامل الأوروبي, فقد تم طرح هذه السياسة جانبا لبعض الوقت عنـدما أجهـضت مشروع الجماعة الدفاعية والأوروبية في عام، (1954) وهو المشروع الذي اقترحه رئيس الوزراء الفرنسي في الخمسينات وتم رفضه ولم يـصادق عليـه مـن قبـل البرلمان الفرنسي، وقد كانت أول محاولة ناجحة بعد فشل جماعة الدفاع الأوربية ما يسمى (التعاون السياسي) الذي كان عام، (1970) بـين وزراء خارجيـة الـدول

1- الحسامي محمد مفلح، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية، مرجع سابق، ص41ص42.

2- شعبان محمد، زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكر للولايات المتحدة أم صراع مـع الدور الأوروبي، مجلة الباحث العربي، عدد44، آذار، 1997، ص19.

الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية لتبادل المعلومـات وتنـسيق سياسـات دولهم الخارجية قدر الإمكان[1].

ومع تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي بعد اتفاقية ماسترخت التي استهدفت عند انعقاد قمة روما عام، (1992) تم دعم العلاقة بـين اتحـاد أوروبـا الغربية والاتحاد الأوروبي, كما كلفت الدول بوظائف ازدادت أهميتها مـع مـرور الوقت حتى تصبح في المستقبل أداة فاعلة من اجل تحقيق سياسة مـشتركة للـدفاع وفي نهاية الأمر الوصول إلى نظام دفاعي أوروبي مشترك[2].

وحقيقة القول أن تعابير الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لم تظهر بوضوح إلا في معاهدة ماسترخت التي تحدثت عن " سياسة خارجيـة وأمنيـة مـشتركة " باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية الأوروبية، وقد حاولـت المعاهـدة أيضا تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء بعد اكتـشاف فـشل الآليـة القديمة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, فقد كان أقصى ما قدمته الآلية القديمـة هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة الناتجة عـن انهيـار الاتحـاد السوفيتي لذا تم في معاهدة الاتحاد الأوروبي ما سترخت الاتفـاق علـى التطـوير التدريجي لسياسة مشتركة في مجال الأمن تقوم على تحقيق عدة أهداف[3]:

الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسة واستقلال الاتحاد الأوروبي.

تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.

الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمن الدولي, في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

تدعيم التعاون الدولي.

---

[1]- محمد احمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبـا، مجلـة الـسياسة الدولية، عدد157، 2004، ص106.

[2]- الاصفهاني نبيه، مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي، مجلة الـسياسة الدوليـة، عـدد، 128 1997، ص150.

[3]- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص38.

تدعيم الديمقراطية وحكم القانون والتأكيد علـى احتـرام حقـوق الإنـسان والحريات الأساسية.

إلا انه يمكن القول أن مع كل ما توصلت وسعت إليه هذه المعاهدة، إلا انـه هنالك عقبات تقف في وجه السياسة الدفاعية والأمنية للاتحـاد الأوروبـي والتـي ارتبطت معظمها بالعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وتمثلت هذه العقبـات في[1].

تنظيم الحوار بين ملف الناتو والاتحاد الأوروبي،على العلاقـات المـستقبلية بـين السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية وحلف الناتو باعتبارهمـا يـتحملان مـسؤولية الأمن الأوروبي.

وضع أو مكانة دول حلف الناتو الغير أعضاء في الاتحاد الأوروبي, وأيضا الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

لذا يظهر أن وجود سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبـي تتمثـل فـي محاولة أيجاد استقلالية حقيقية عن حلف الناتو بما انه هو المنـازع مـن الناحيـة الداخلية بالإضافة إلى مقاومة الهيمنة الأمريكية، التي فرضت عليهـا منـذ نهايـة الحرب العالمية الثانية بسبب قيام الأخيرة بدور فاعل في التعاون مع بريطانيا فـي تحرير أوروبا من المحور وهزيمة النازية، فضلا عن تطويق عنقهـا بالمـشروع الاقتصادي الكبير " مارشال "[2].

لذا يتطلب من أوروبا للوصول إلى سياسة دفاعية مـشتركة التغلـب علـى العقبات هذه ليكون لأوروبا دورا هاما في النظام الدولي وفي رسم وتخطيط السياسة الدولية والمواقف الأوروبية اتجاهها.

---

[1] - محمد احمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية مشتركة في أوروبا، مرجع سابق، ص109.

[2] - كمال رشيد، السياسة الأوروبية المستقلة وأثرها على الـشرق الأوسـط، مجلـة الـسياسة الدولية، عدد، 156، 2004، ص237.

الفصل الثالث

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

يتناول هذا الفصل الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، من خلال المواقف السياسية له، ودوره ومدى فاعلية السياسة الأوروبية تجـاه القـضية الفلـسطينية، والتعرف على العناصر الحاكمة لهذه الفاعلية من خلال دراسـة المحـددات التـي تشكلت في ضوئها سياسة الجماعة الأوروبية تجاه القـضية الفلـسطينية، ويقـصد بالمحددات: تشكيل سياسة الجماعة، المتغيرات أو العوامل التي تفاعلـت بتأثيراتهـا على جذور السياسة الأوروبية وتوجهاتها نحو القضية الفلـسطينية أيـضا دراسـة الأدوات التي استخدمها للحد من هذه المعوقات والمحددات وقد تم تقسيم هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1.3المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

ما زالت المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية تواجـه قيودا وضغوطا كثيرة، طرحت تأثيراتها على السياسة الأوروبيـة تجـاه القـضية الفلسطينية والذي يبدو واضحا إلى هذه الفترة هو أن دول الاتحاد الأوروبي ما زالت إلى حد ما لا ترغب بإحراج الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بريطانيا، ومع كل هذا يظهر حظ وافر للقضية الفلسطينية في الـسياسة الخارجيـة لجماعـة الاتحـاد الأوروبي الذي ارتبط بالحوار العربي الأوروبي الذي بدا في عام،(1973) والـذي وجد فيه العرب مدخلا مناسبا لمناقشة القضايا السياسية، وتمثل الهـدف الأساسـي للدول العربية في محاولة حث دول الاتحاد الأوروبي على الالتزام بالقضية

الفلسطينية، ومعارضة الاحتلال الإسرائيلي وإتباع سياسة تضع حدا لعمليات التوسع الإسرائيلي، ومنع وصول السلاح إلى إسرائيل[1].

وكان سبب تركيز الجانب العربي على الجانب السياسي يستجيب في الحقيقة إلى هدفين:

أولا: مساعدة الشعب الفلسطيني على استرجاع حقوقه.

ثانيا: الحفاظ على استقرار المنطقة.

ومع أن دول الاتحاد الأوروبي كانت تقلل في تلك الفترة من أهمية الجانب السياسي وتسعى إلى الجانب الاقتصادي في الحوار، إلا انه لا يمكن القول بصورة حاسمة أن العرب يريدون التحدث عن الجانب السياسي، بينما الأوروبيين يريدون التحدث عن الجانب الاقتصادي فقط، وهذا ما يؤكده تبني وزراء الخارجية الستة في الجماعة الأوروبية آنذاك وثيقة شومان التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة رقم (242) إلا أن التردد ظل واضحا في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية إلى أن جاء عام،(1980) ليشكل منعطفا في مواقف الاتحاد الأوروبي المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، ذلك بدأ مع زيارة الرئيس الفرنسي في ذلك العام، (جيسكار ديستان) إلى الخليج في آذار(1980) حيث تناول في تصريحاته حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وشدد خاصة على عملية مفاوضات يجب أن يشارك فيها جميع الأطراف المعنية خاصة الشعب الفلسطيني وبعد شهرين من زيارة الرئيس الفرنسي (جيسكار ديستان) في حزيران عام،(1980) جاء إعلان البندقية الصادر عن مؤتمر القمة الأوروبي الذي انعقد في البندقية والذي قام به وزير الخارجية البريطاني في تلك الفترة، (اللورد كارنجتون)[2].

---

[1] - النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 142، 2000، ص180.

[2] - كركوتي مصطفى، القضية العربية في المؤسسات الأوروبية، مجلة الباحث العربي، العدد الرابع، أيلول، 1985، ص113.

وقد كان إعلان البندقية قد عبر فيه لأول مرة عن اعتراف أوروبـا بوجـود منظمة التحرير الفلسطينية بشكل رسمي وواضح، وقد دعا ذلك البيان إلى ضـمان حق جميع الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنه والى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مؤكدا علـى ضـرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مقبلة بشان مشكلة الـصراع العربي الإسرائيلي[1].

ومع صدور إعلان فينسيا في عام،(1981) الذي يعد أقوى وأوضح المواقف السابقة التي اتخذتها الجماعة الأوروبية بشان مسالة الـشرق الأوسـط، ذلـك لان الإعلان قد بلور موقفا جماعيا لدول أوروبا بشان الحل السلمي للنزاع وما يتـضمنه ذلك من حق الشعوب في العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا وحق الـشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضرورة إشراك منظمة التحريـر الفلـسطينية فـي مباحثات السلام الخاصة بالمنظمة.

أولا: موقف الاتحاد الأوروبي من الدولة الفلسطينية.

أيدت الدول الأوروبية قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، والذي دعـا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية عام،(1947) عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت واليونان التي رفضت التصويت ومع أن الدول الأوروبية كانت ضمن مجموعة الدول المؤيدة لقرار مجلس الأمن رقم، (242) والـذي دعـا إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها عام،(1967) إلا أن هذه الدول لم تعترف في ذلك الوقت بحق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المـستقلة، إلا أن الإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لم تشر إشارة صـحيحة حـول مفهـوم الاتحاد الأوروبي من الحقوق الفلسطينية حتى عام،(1975) الذي يعتبر أول إشـارة تفسيرية للمفهوم الأوروبي للحقوق الفلسطينية، وكان ذلك في البيان الذي ألقاه السفير الإيطالي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيابة عن الجماعة الأوروبية والذي أكـد فيه على حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية، وقد التزمت الجماعة

[1] - النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص109.

الأوروبية آنذاك بهذا المصطلح في الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار الأوروبـي في لوكسمبورغ بتاريخ 20/أيار /1976والذي كان على مستوى السفراء، وعـرض فيه وجهات نظرهم في القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، واقر فيه بان حل المسالة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للـشعب الفلـسطيني يشكل عاملا محددا لأجل تحقيق السلام العادل والدائم(1).

بعد ذلك كان البيان الصادر عن مؤتمر التعاون السياسي الأوروبي في تموز عام(1977) والذي كان أهم ما نص عليه بيان دول الجماعة الأوروبية الست متفقـا اتفاقا حازما بان حل النزاع لن يترجم إلى حقيقته إلا بطريق واحد وهو أن يحـصل الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس(2).

ثم لحق بهذا البيان إعلان البندقية والذي كان فـي حزيـران عـام،(1980) والذي دعا لأول مرة لقيام الدولة الفلسطينية والى ضرورة إشـراك ممثلـين عـن فلسطين في مفاوضات السلام.

ومما لا شك فيه أن إعلان البندقية ساهم إلى حد كبير في ضرورة الموافقـة على قيام الدولة الفلسطينية، مع تعارضه مع الموقف الأمريكي الذي كانت حجته أن النهج الأوروبي المستقل من شانه أن يعرقل الجهود التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي(3).

إلا أن الأوروبيين وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا وجـدوا أنهم من خلال اعترافهم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يعتبر جزءا أساسـيا من أية تسوية لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي واتضح التأييد الأوروبي لإقامـة دولة فلسطينية مستقلة في اجتماع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المـشتركة في لندن عام،(1981) حيث أعلنوا تأييدهم للمبادرة السعودية حول السلام في الشرق الأوسط حيث تضمنت المبادرة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، الدعوة إلى انـسحاب

1- الأزعر محمد خالد، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص166.

2- خضر بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سابق، ص99.

3- الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 12، 1998، ص37.

إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام،(1967) وقيام دولـة فلـسطينية مـستقلة وعاصمتها القدس الشريف واعتبر(اللورد كارنجتون) وزيـر خارجيـة بريطانيـا ورئيس المجموعة الأوروبية آنذاك، أن هذه المبادرة تتمتع بأهمية كبيرة إلا أن الأمر لم يستمر على ما هو عليه حيث تميزت الفترة الممتدة عـام، (1981 إلـى 1987) بجمله من الوقائع والأحداث تضافرت مؤدية إلى إبطاء التدخل الأوروبي في السعي إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي، ومع حلول شباط عام،(1987) عـادت بعـض المؤشرات الحيوية إلى الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، ممثلا في بيان بروكسل الصادر عن وزراء خارجية الجماعة الأوروبية، والذي تضمن تأييد الجماعة إلـى عقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبأشـراف جميـع الأطراف المعنية وفي 15 تشرين ثاني عام،(1985) أعلـن الـرئيس الفلـسطيني الراحل(ياسر عرفات) أمام المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع في الجزائـر إلـى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وكان رد الدول الأوروبية عليه بإعلان أذيع في بروكسل في عام،(1988) وجاء رد الإعلان بما يلي " تعلق الدول ألاثنتي عشر أهمية خاصة على القرارات التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تأكيد هويته الوطنية التـي تـضمنت خطـوات إيجابية نحو الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي "

ومع بداية التسعينات أكد المجلس الأوروبي من جديد مساندته لإقامة مـؤتمر دولي للسلام، لدعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من اجل حماية حقوق الـشعب الفلسطيني للتوصل إلى حل دائم وشامل بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي[1].

وقد حث الاتحاد الأوروبي في مؤتمر مدريد على نفـس التوجهـات لـدول المجموعة، حيث جاء بخطاب (هانفر دين بروك) ممثل المجموعة الأوروبيـة فـي (30 /أكتوبر / 1991) في مدريد ما يلي " أن المبادئ التوجيهية لدول المجموعـة طوال عملية المفاوضات هي نفسها التي ميزت موقفنا ولم تتغير وهذه المبادئ هـي

1- بدران ودودة، العرب والجماعة الأوروبية، المجلة العربية للدراسات الدوليـة، العـدد 1، 1993، ص4.

قرار مجلس الأمن رقم (242) و (338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق كـل دول المنطقة العيش في حدود آمنة ومعترف بها، وممارسة الشعب الفلسطيني حـق تقرير مصيره[1]"

ولم تتوقف بيانات وإعلانات الاتحاد الأوروبي في مطالبـه مـنح الـشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره ودعم قرار مجلس الأمـن رقـم (242) و (338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا ما أكد عليه بيان الجماعة الأوروبية الذي تضمن التهنئة لرئيس الحكومة الإسرائيلي (إسحاق رابين) عام،(1992)علـى ضـرورة تطبيق ما جاء في قرار مجلس الأمن السابقة الذكر، وفي بيان صادر عـن القـادة الأوروبيين في القمة المنعقدة في أمستردام في حزيران عام،(1997) طالبوا إسرائيل بضرورة السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، باعتبار أن قيام دولة فلسطينية مستقلة، هو الضمان الأوفر لأمن إسرائيل.

أيضا في قمة كارديف عام،(1998) دعت دول الاتحاد الأوروبي إسـرائيل إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وقيام دولة مستقلة لهم.

وتطور الموقف الأوروبي في القمة التي عقدت فـي بـرلين فـي 25/آذار عام،(1999) والذي جاء فيه: أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا حق الفلـسطينيين غير المشروط في تقرير المصير، بما في ذلك قيام الدولة الفلسطينية وجاء في بيان أعلنه وزير خارجية فرنسا (بوبير فيدران) عشية تـولي فرنـسا رئاسـة الاتحـاد الأوروبي والذي كان في الأول من حزيران عام،(2000) أن فرنسا سـتبذل كـل جهودها لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي أكد فيه انه يتعين التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، وقال انه من مصلحة إسـرائيل أن يكون هناك دولة فلسطينية قوية ومستقرة.

---

[1] - صلاح منتصر، الطريق إلى السلام مدريد 1991، دار المعارف، القاهرة، ص24.

ومع نهاية القرن العشرين تشكلت صيغة نهائية كان من أحـد أهدافها،إقامـة الدولة الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وروسـيا، والأمـم المتحدة أحد أركانها، وعرف هذا التحرك باسم (اللجنة الرباعية) وقد اجتهدت أوروبا من خلال عضويتها في هذه اللجنة في أن تبلـور موقفـا وتحـدد رؤيـة للدولـة الفلسطينية، وعبرت عن ذلك بالنقاط التالية[1]:

أولا:

السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات ولا سبيل آخر غير ذلك، ومن ثم فأن عمليات العنف التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينيـة مرفوضة من وجهـة النظر الأوروبية، والوصف الذي تطلقـه أوروبا على مثل هذه العمليات هو (الإرهاب).

ثانيا:

المبدأ الحاكم الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولـة هـو "الأرض مقابل السلام".

ثالثا:

الإطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تـتم بـين الطـرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة هـو قـرارات الأمم المتحدة ولا سيما الأرقام (338،242).

وفي البيان الختامي لقمة اشبيلية في أسبانيا والذي اختتمت أعماله يـوم 22/ 1/ 2002 أن إسرائيل والفلسطينيين غير قادرين للتوصل وحدهم إلى حل، وان على المجتمع الدولي القيام بتحرك سياسي في هذا المسار وطالبوا بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية سريعا بحيث تتمتع بالديمقراطية وتكون مسالمة وذات سـيادة علـى قاعدة حدود عام، (1967)[2].

---

[1] - حسين محمود،اللجنة الرباعية، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولـث البريطانيـة، مجلـة الباحث العربي،ع21،2003م ،ص120.

[2] - الخيرو خالد، جرعات مسكنة لملامح السلام النهائي في الشرق الأوسط، جريـدة الزمـان ، 28/ 6 / 2002، ص34.

إلا انه يمكن القول مع كل هذه البيانات والإعلانات التي صدرت عن الاتحـاد الأوروبي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة أن الاتحاد الأوروبي سـار إلـى وضع أفضل لإيجاد حلول للتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وذلك بسبب أن هذه الجهود قوبلت بالرفض من جانب إسرائيل، واللذين وصفوا الاتحاد الأوروبي بأنه غير قادر على لعب دور وساطة في عملية السلام بالشرق الأوسط.

ثانيا : موقف الاتحاد الأوروبي من ضم القدس.

تحتفظ القدس بموقع تاريخي وحضاري واستراتيجي لا تـضاهيها فيـه أي مدينة في العالم منذ أسسها الكنعانيون قبل أكثر من خمسة ألاف عام، وقـد سـميت (اورسالم) أي مدينة السلام ومن هذا الاسم اشتقت أسماء كثيرة، ونظرا للمكانة التي تحتلها هذه المدينة العريقة فقد كانت محط أنظار الجميع على مر العصور.

لقد بقيت اهتمامات الاتحاد الأوروبي بمشكلات المنطقة بعيدة نـسبيا حتـى عام،(1967) حيث طغى الاعتبار الاقتصادي على الاعتبارات السياسية مع بعـض الاستثناءات المحدودة.

إلا انه لا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي لم يشارك قطعيا فـي القـرارات التي صدرت بشان قضايا المنطقة، بل انه كان له بعض المشاركات ومنها ما يخص قضية القدس بما أن توجهات الدول الأوروبية الرئيسية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا تركزت في العصر الحديث نحو الأماكن المقدسة، حيث أظهرت الجماعة الأوروبية اهتماما خاص بأوضاع مدينة القدس ومصيرها وبرز في هذا المجال دور كل مـن بريطانيا وفرنسا بسبب عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن، الذي اصدر العديد من القرارات التي دعت إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير المدينـة ورفـضت اعتبار القدس الشرقية جزءا من إسرائيل، ودعت إلى عدم تغيير معالمها التاريخيـة أو الاستيطان فيها[1].

ويمكن اعتبار تأييد الدول الأوروبية قرار الأمم المتحدة بالتقسيم عام،(1947) أول موقف أوروبي يسجل تجاه القدس، فقد وافقت الدول الأوروبية قـرار التقـسيم

---

[1] - الأزعر محمد خالد، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص193.

باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت واليونان التي عارضة القرار باعتباره مجحفا.

ولكن بعدما أعلنت إسرائيل عزمها على اعتبار القدس عاصمة لهـا ونقـل مقرات الحكومة إليها تغيرت مواقف كل من البرتغال والنرويج لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم، (467) والصادر في حزيران عام،(1980) والذي كان على اثر رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي من ممثل باكستان في الأمم المتحدة، والذي ضمنها مناشدة لمجلس الأمن وحثه على اتخاذ مواقف جديـة إزاء المواقـف الإسـرائيلية المتكررة في عدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة[1].

وكذلك القرار رقم (448) لعام، (1980) والذي نص على عدم الاعتـراف بما أسمته إسرائيل القانون الأساسي بشان القدس، وفـي عـام، (1980) حـذرت بريطانيا فرنسا إسرائيل من الاستمرار بخطواتها بإعلان القدس عاصمة لها[2].

وفي إعلان البندقية عام،(1980) لم تقبل دول الاتحاد الأوروبي أية مبـادرة تهدف إلى تغيير وضعية القدس وهو ما يعني رفض الاتحاد الأوروبي اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وفي الفترة اللاحقة لبيان البندقية وهو بداية البحث عن السلام في المنطقة أي بداية التسعينات استعاد الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالمنطقة مـن جديـد حيث طالب الاتحاد الأوروبي في منتصف عـام،(1992) مطالبـة صـريحة مـن إسرائيل تؤكد هذه المطالبة على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية بمـا فيهـا مدينة القدس.

وفي عام، (1995) لم يشارك الاتحاد الأوروبي في الاحتفالات التي أقامتهـا إسرائيل بشان القدس وفي منتصف عام، (1998) صوت البرلمان الأوروبي علـى قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة ومـن ضـمنها القـدس، واعتبر هذا الانسحاب ضروري لتقدم عملية السلام.

---

[1] - الهزايمه محمد عوض, القدس في الصراع العربي - الـصهيوني، عمـان، ط2، 2004، ص493.

[2] - سليمان إبراهيم، القدس أمام مجلس الأمن، مجلة شـؤون فلـسطينية، عـدد105، 1980، ص136.

وعندما اتخذ الكونغرس الأمريكي قرار بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيـب إلى القدس عام،(1999) انتقد وزير خارجية بريطانيـا (مـالكوم ريفكيـد) قـرار الكونغرس رافضا أي تدخل في قضية حساسة كالقدس.

وفي1999/3/10 رفضت ألمانيا التي تترأس الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة باسم سفيرها في تل أبيب في القدس أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل حيث جـاء بالرسالة التي وجهها إلى المجتمع الدولي، أن القدس كيان منفصل وحـق الاتحـاد الأوروبي أن لا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا بضم القدس الشرقية ولا يؤيد الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تجاه القدس[1].

وفي أواخر شباط عام،(2000) وقعت اتفاقية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين الكرسي الرسولي وكان ذلك في أعقاب لقاء الرئيس الراحل (ياسر عرفات) مع قداسة البابا (يوحنا بولص) لإيجاد حل عادل لمسالة القدس وهـذا يعتبـر أوضـح موقف للفاتيكان تجاه قضية القدس، هذا الموقف ساهم في حمل الدول الأوروبية على عدم التمسك بفكرة التدويل، والتي تنص على إقامة دولتين في فلسطين واحدة عربية والثانية يهودية بينما توضع القدس تحت إشراف دولي[2].

أما ما يخص وثيقة جنيف التي جاءت لتصنع مشروع تسوية شـاملة جديـدة تتناول فيها مشروع قضية القدس بتفصيلات أكثر من أي اتفاق فلسطيني _ إسرائيلي آخر فقد ساند الاتحاد الأوروبي القرار، وتبنته وزارة الخارجية السويسرية منذ بداية التفاوض بشأنها في يناير من عام،(2000) منذ عقد مفاوضات طابا بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حين التوقيع عليها في الأول من تشرين لعام، (2003) وقد حضر كل من وزير خارجية سويسرا ورئيس بلدية جنيف مراسم التوقيع على الوثيقة، كما حضرها المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (خافير سولانا).

1- عبد ا   عبدا ، قضية القـدس فـي الـسياسة الخارجيـة الأوروبيـة، مجلـة الـسياسة الدولية،ع35، شباط، 2000، ص35.

2- الفرا محمد علي، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضـة الأقـصى، عمـان، ط1، 2000، ص322.

ويمكن القول انه ليس هنالك ثمة مؤشر على تغيير الموقف الأوروبي المعلن منذ عام، (1967) ومعارضة أي خطوة إسرائيلية تسعى إلى تغيير بوضـع مدينـة القدس[1].

2.3 محددات التحرك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

أولا: الاختلاف في المواقف السياسية للدول الاتحاد الأوروبي.

لم تتفق الدول الأوروبية على انتهاج سياسة موحدة تجاه القضية الفلـسطينية، حيث استمر الخلاف في المواقف الأوروبية حول كيفيـة التحـرك لـدعم القـضية الفلسطينية، فعلى الرغم من تبني الاتحاد الأوروبي منذ عام،(1973) للعديـد مـن المواقف التي نأت بها عن سياستها التقليدية في الحياد السلبي تجاه الصراع العربـي الإسرائيلي وخطت بها في تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، فان الكثير مـن مواقـف الدول الأعضاء وسياستها القومية لم تلتزم بالمواقف الجماعية المعلنة فـي بيانـات الدول السياسية أو بما يصدر في البيانات الختامية لاجتماعات الدول الأعضاء[2].

وقد انعكست هذه الاختلافات والبيانات بين الدول الأعضاء علـى الـصراع العربي الإسرائيلي، ووضح هذا الاختلاف في التصويت في الأمم المتحدة، وكان من أهم الأمثلة الاختلاف في التصويت على مشروع القرار القاضـي بـدعوة منظمـه التحرير الفلسطينية إلى الاشتراكات في مناقشات الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة عام،(1974) ففي حين أبدت فرنسا وإيطاليا وايرالند مـشاركة منظمـه التحريـر الفلسطينية في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عارضته هولندة والـدنمارك وبريطانيا بينما امتنعت بقيه الدول عن التصويت[3].

---

[1] - بشير عبد الفتاح، وثيقة جنيف – تسوية أم مناورة سياسية، مجلة السياسة الدوليـة، عـدد 164، 2004، ص132.

[2] - مصطفى محمود نادية، سياسة فرنسا تجاه أزمـة الـشرق الأوسـط، 1967 – 19977، القاهرة، 1981، ص185.

[3] - مصطفى محمود نادية، أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص276.

وفي الوقت الذي طرحت قضيه تمثيل المنظمة في المفاوضات ظهر الخلاف في دول الاتحاد الأوروبي حول هذه القضية، ولمس الجانب العربـي وجـود هـذا الاختلاف خلال تجربه الحوار وعلى سبيل المثال فانه ما عرف باسم صيغه دبلـن عام،(1975) التي اقترحت لحل مشكله تمثيل الوفد الفلسطيني في المفاوضات هـذا الاقتراح من المجموعة الأوروبية آنذاك لم يكن حلا وسطا بـين الجانـب العربـي والأوروبي فقط، بل كان أيضا حلا وسطا بين دول المجموعـة الأوروبيـة آنـذاك للتقليل من حجم الاختلاف في السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية، الذي ظهـر منذ نشأة التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي في مطلع عام،(2002) الـذي شهد توترا في العلاقات البينية الأوروبية بشكل لم يسبق له مثيل حيث كان إرجـاع ذلك إلى العوامل الولايات المتحدة الأمريكية التي مثلت محـورا رئيـسيا للقـضايا الخلافية، داخل الاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ويستـشف هذا الأمر من خلال قراءة البيانات الصادرة عن ألقمم الأوروبية التي انعقدت علـى مدى عام،(2002) ولاسيما الأجندة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي حيث جاءت عامه وغير متباينة مع واقع الأحداث نتيجة وجود التيار غير المؤيد للتـصعيد مـع إسرائيل[1].

ومن خلال قراءة البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبـي انقـسمت اتجـاه المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الذي يدعم القول بان من حق الفلسطينيين أن يعلنوا دولتهم متى يشاءون ويمثل هذا الاتجاه كل من فرنسا واليونان وأسبانيا وإيطاليا.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي يعتبر مناصر للشعب الفلـسطيني فـي إعـلان الدولـة الفلسطينية، ولكن ما يؤخذ على هذا الاتجاه انه يرى أن هنالك قلق مـن موضـوع

---

[1] - خلف حسين، التقرير الاستراتيجي العربي، 2003 / 2004، ط1، القـاهرة، آب، 2004، ص53.

التوقيت وكيف يتوافق موقفهم مع إعلان الدولة وهي تخشى انه ربما يكون إعـلان الدولة في موعد غير مناسب لهم هذه الدول السويد والدنمارك ولوكسمبورغ.

الاتجاه الثالث:

وهو الاتجاه الذي تتزعمه بريطانيا وهو الموالي للسياسة الأمريكيـة والـذي يدعو إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لان العلاقات مع أمريكيـا يمكنها أن تحرز تقدم اقتصادي وتكنولوجي[1].

وهكذا نرى أن وجود عدة اتجاهات سياسية داخل دول الاتحـاد الأوروبـي اتجاه القضية الفلسطينية وتوزيع المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي على هذا الشكل يضعف دور الاتحاد الأوروبي على الصعيدين سواء على صعيد القضية الفلسطينية أم على المستوى العالمي أيضا، هذا التفاوت في المواقف السياسية لدى دول الاتحاد الأوروبي حقيقته أن الاتحاد الأوروبي كان قد قطـع دورا كبيـرا علـى الـصعيد الاقتصادي إلا انه لم يتجاوز سوى تقدم ضئيل في ميدان التعاون السياسي.

ثانيا: العلاقات العربية العربية.

لقد لعب النظام العربي خلال عقدي الخمسينيات والستينات دورا بارزا فـي النظام الدولي من خلال الأحلاف العسكرية، وتأسيس حركة عدم الانحياز وانتهـاج الحياد الإيجابي كطريق للعلاقات الدولية واتضح هذا التأييد في النظام الدولي خلال حرب أكتوبر عام،(1973) حيث تم توظيف سلاح النفط والذي أعطى بدوره العرب قوة سياسية فعالة في النظام الدولي، إلا أن هذا الدور بدا يظهر عليـه نـوع مـن الضعف في منتصف السبعينات وبدا وجود التصور العربي إزاء قـضية فلـسطين وشروط تسويتها فـي الانهيـار وفرضـت الخلافـات بـين الـدول المواجهـة (مصر،وسوريا) حول سياسات التسوية وتصاعدت الخلافات بين سوريا والعراق ثم مصر وليبيا مما أدى إلى انعكاسات سلبية على النظام العربي[2].

---

[1] - الأزهري محمد خالد، المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، عدد 101، تموز 1987، ص83.

[2] - مورس كوف مورفيل، الرؤية الفرنسية للحوار، السياسة الدولية، عدد46، 1977، ص239.

ومع نهاية الثمانينات بدأت الحيوية والنشاط يعود إلى النظام العربـي حيـث مشروع المغرب العربي في شباط عام، (1989) وأعلن بالشهر نفسه عـن نـشوء مجلس التعاون العربي في بلدان عربية ليست جميعها متجاورة وهي (اليمن، مصر، الأردن، العراق)[1].

ومع بداية التسعينات ازدادت حدة الانقسام العربي في أعقاب أزمـة الخلـيج الثانية، التي جاءت لتضعف من الموقف التفاوضي العربـي فـي إطـار التـسوية للصراع العربي الإسرائيلي كما وان هذا الانقسام يزيد من احتمـال غيـاب الإرادة العربية، لإحداث ربط فعلي بين المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية والمصالح الأوروبية عند العرب.

أيضا إدراك الجانب الأوروبي هذا الانقسام والتفكك يفقد الجانب العربي ورقة التأثير ولقد أضعفت أزمة الخليج والحرب التي تلتها من قدرة العالم العربـي علـى أحداث مثل هذا الربط، بين السلوك الأوروبي ومصالح الاتحاد الأوروبي في العالم العربي[2].

أيضا أدت هذه الانقسامات العربية السائدة إلى غياب التنسيق العربي وضعف العلاقات العربية وفشل محاولات الاندماج الاقتصادي حيث عجزت الدول العربية رغم وجود مؤسسات متخصصة في المجال الاقتصادي أن تحقق تكاملها الاقتصادي على طول الفترة التي عقبت قيام الجامعة العربية، وبقي حجم التجارة بـين الـدول العربية لا يتجاوز 81% مقارنة مع حجم التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي والتي تصل حوالي إلى 60%.

ومن المؤكد انه لو لم تكن التربة صالحة في الدول العربية لتحقيق الوحـدة السياسية لما كان لهذا الكلام من معنى، ولكن الأنصاف أيضا يفضي بالقول انه كما أن دول المعسكر السابق في أوروبا تلقت المساعدات والعون من الولايات المتحـدة

---

[1] - خضر بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سابق، ص111.

[2] - بدران ودودة، العرب وإمكانية التأثير على الجماعة الأوروبية، المجلة العربية للدراسـات الدولية، ربيع /1993، ص50.

الأمريكية على وجه الخصوص، لمساعدتها على الانتقال بـسلاسة إلـى الوضـع الحالي، فان الشعوب العربية بحاجة إلى هذه المساعدات، أو أنهـا علـى الأرجـح بحاجة إلى عدم التدخل بشؤونها، (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية من قبـل الأنظمة المستبدة)[1].

وهكذا لا يسع الدول العربية أن تلعب دورا مؤثرا في تسوية الـصراع مـع إسرائيل بدون تغيير ميزان القوى، الذي يميل بفارق هائل لمصلحة الدول الكبـرى كما لا يسعها أن تكون ذخرا وعونا للاتحاد الأوروبي في مساعيه إلى التسوية، بـل أن ضعف الدول العربية ربما يشكل عائقا أمام دور الاتحاد الأوروبي فـي مجـال التسوية من خلال عدم قدرة الدول العربية على استغلال مواقف الاتحاد الأوروبـي الخاص بالقضية الفلسطينية واستخدامها كوسيلة ضغط على الجانب الإسرائيلي، من اجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن في العملية السلمية[2].

ويمكن القول أن قدرة أي وحدة دولية في التأثير على وحدة دوليـة أخـرى يتوقف على وجود مصالح هامة للطرف الثاني لدى الطرف الأول، وعلـى قـدرة الوحدة الدولية على استخدام أسـاليب التـأثير مثـل التهديـد والعقـاب والوعـود والمكافئات.

فهل يملك العالم العربي هذه المقومات للتأثير؟ أو بعبارة أخرى هـل يمكـن للعالم العربي في ظل الأوضاع التي يعيشها في الوقت الحالي إن يكـون قـادرا أو ينجح بالربط الفعلي بين المواقف الأوروبية تجـاه القـضايا العربيـة والمـصالح الأوروبية في العالم العربي، وهل يمكن أن تقنـع الـدول العربيـة دول الاتحـاد الأوروبي بفاعلية هذا الربط ؟

بالتأكيد في ظل الظروف التي يعيشها العالم العربي في الوقت الحالي فانه لا يمكنه إن يشكل مصدر قوة حقيقية، ليمد بها الاتحـاد الأوروبـي ليكـون الاتحـاد

---

[1] - مصالحة محمد، علاقة أوروبا الموحدة بالعلم العربي، عمان، 1994، ص 17.

[2] - المرجع السابق، ص34.

الأوروبي قادرا على أداء دور فعال ومؤثر إيجابيا لصالح قضايا العالم العربي وبالأخص قضية فلسطين باعتبارها العمود الفقري للصراع العربي – الإسرائيلي.

من هنا لابد للأمة العربية أن تسعى للوصول إلى التضامن المفقود في الوقت الحالي ولا بد للبحث عن الطريق للوصول إلى التكامل على جميع المستويات، الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية ولا بد أيضا للأمة العربية من التوحد والابتعاد عن النظرة الإقليمية والحدودية التي ما كانت في يوم من الأيام إلا نتيجة من نتائج الاستعمار الذي رسم حدود وخلق دويلات لم تكن موجودة. وفي حال توصل الأمة العربية إلى التضامن والتوحد والتكامل، فانه يمكن القول أن الأمة العربية قادرة على أن تستخدم ورقة الضغط المتمثلة في القرارات الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي فيما يخص القضايا العربية وقضية فلسطين، خاصة أنها ستكون قادرة أيضا أن تكون طرف فعال ومساند للاتحاد الأوروبي في دوره في رسم السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثا: الهيمنة الأمريكية

أياً كانت عمق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فان ذلك لا يخفي حقيقة أن لكل الطرفين مصالح مستقلة ومتناقضة في كثير من الأحيان، والشرق الأوسط وقع في مقدمة تلك المناطق التي تتناقض فيها مصالح الطرفين، والتي لا يسمح فيها الأمريكيون للطرف الأوروبي بانتهاج سياسة مستقلة فيها وهو ما ظهر بأوضح صورة في الموقف الأمريكي من الحوار العربي- الأوروبي عام،(1973) [1]، حيث اختلف الأوروبيون مع السياسة الأمريكية حول حدود تسوية قضية الشرق الأوسط وكان الاختلاف يعود إلى تباين نوعية المصالح الخاصة لكل منها حيث اهتم الأوروبيون بمصالحهم التجارية، والنفطية والمالية والثقافية بالمنطقة، بينما أعطى الأمريكيون أولوية مطلقة بمصالحهم المتعلقة بالصدام مع النفوذ السوفييتي آنذاك.

---

[1] حرب اسامة الغزالي، البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي، مجلة المستقبل العربي، عدد 34، 1981، ص17.

لذلك يلاقي توجه الاتحاد الأوروبي المستقل نحو الصراع العربي الإسرائيلي الرفض الأمريكي حيث كانت تدعي بان النهج الأوروبي المستقل من شانه أن يؤدي إلى عرقلة أي جهد تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد حل سلمي للـصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي انعكس على معارضة أمريكية للمبادرات التي اتخذتها أوروبا منذ إصدار أول بيان لها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فـي آب /عـام، (1971) والذي كان محاولة من أوروبا لتبني موقف مشترك تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وحتى عام،(1980) يمكن القول أن مجموعة التحركات الأوروبية كانت تابعة وليست مستقلة عن التحرك الأمريكي، وكان السبب فـي ذلـك أن الولايـات المتحدة الأمريكية ترى أن دول الاتحاد الأوروبي، لا تستطيع أن تلعب دورا سـوى دور هامشي في ظل الصراع لان طبيعة الصراع تستدعي وسيط قادر على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل وان الولايات المتحدة الأمريكية هـي الدولـة الوحيدة من وجهة نظر أمريكيا – القادرة على القيام بهذا الدور، فأوروبا لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما تقدمه مـن مـساعدات ماليـة للأطـراف المتنازعة لتعويضها عن التنازلات السياسية، وبذلك استطاعت الولايـات المتحـدة الأمريكية تحجيم الدور الأوروبي في إيجاد تـسوية سـلمية للـصراع العربـي - الإسرائيلي وبذلك أيضا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي لم تكن متحمسة في يوم من الأيام في إعطاء أوروبا أي دور في أي مبادرة لتحقيق الـسلام في الشرق الأوسط، أن تقطع الطريق أمام الأوروبيين لمنعها من لعب دور سياسـي في عملية التسوية[1].

ويمكن القول أن الاختلاف الأوروبي والأمريكي حول الرؤية للعالم يظهـر بسبب إصرار الطرف الأول على ضرورة ترجيح كافه الوسائل الدبلوماسية علـى الوسائل العسكرية في أي نزاع أو خلاف دولي، بالإضـافة إلـى تفـضيل العمـل الجماعي على العمل المنفرد من خلال المؤسسات الدولية القائمة وخاصـة مجلـس

---

[1] - كركوتي مصطفى، في أعقاب حرب الخليج استبعاد دور فعال لأوروبا في الشرق الأوسـط، مجلة الباحث العربي، عدد25، 1991، ص60.

الأمن، ومن الأمثلة على ذلك أن الاتحـاد الأوروبـي يـرجح اسـتخدام الوسـائل الدبلوماسية فيما يخص القضية الفلسطينية، ففي الوقت الـذي يـرى فيـه الاتحـاد الأوروبي إن الاحتلال الإسرائيلي هو المشكلة ويرى غياب حل عادل وشامل قـائم على دوله فلسطينية مستقلة حقا مع الاستجابة للحقوق الفلسطينية المشروعة الأخرى فان الولايات المتحدة من جهة أخرى تتبنى بحماس الرؤية الشارونية، التي تقوم على عنصر واحد، وهو القيام بالحملات العسكرية ضد الفلسطينيين لتحقيق مـا يـسمى ب(أمن إسرائيل) ومن دون أي تفق سياسي نهائي[1].

من هنا يمكن القول إن عدم قدره الاتحاد الأوروبي على لعب دور فاعل في عمليه التسويه السلمية بسبب الرفض الأمريكي، دفع الاتحاد الأوروبي البحث عـن بدائل أخرى للدخول من خلاله، مثل: الاتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي المنفردة وبين الدول العربية، وكذلك قيام الاتحاد الأوروبي تعيين مبعوث للسلام في الـشرق الأوسط[2]،لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع العراقيل أمام الاتحـاد الأوروبي، لكي لا يتمكن من تفعيل رؤيته فيما يتعلق بالعملية السلمية فـي الـشرق الأوسط وقد ظهر هذا الأمر من الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيسان (جورج بوش الأب) والفرنسي(فرانسوا ميتران) في آذار عام،(1991) ظهر الخلاف بينهما حول حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني، فقد أكد الرئيس،(جورج بوش الأب) أن الولايات المتحدة الأمريكيـة لا تتحدث عن دولة فلسطينية، ولا ترى في ذلك ردا على المـشكلات المنعقـدة فـي المؤتمر.

1- الحروب خالد، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر، مجلة شؤون عربيـة، عدد 11 ، 2002، ص48.

2- صلاح منتصر، الطريق إلى السلام مدريد1991 مرجع سابق، ص45.

أما الرئيس الفرنسي(فرانسوا ميتران) فقد تمسك بضرورة حل جذور القضية الفلسطينية، وانه يتعين التحرك على أساس قرارات الأمم المتحدة وطرح الحلول الواقعية لتنفيذها[1].

ويمكن القول انه من الضروري أن تصبح أوروبا حرة في انتهاج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وان لم يتحقق ذلك فانه لا يمكن أن يكون للاتحاد الأوروبي دور إيجابي تجاه تحقيق نتائج محددة – فيما يخص القضية الفلسطينية – إلا في الحدود التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بالتأكيد سوف تكون حدود ضيقة نتيجة إلى وجود تناقض في المصالح بين الطرفين.

3.3 أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية.

لقي الاتحاد الأوروبي معوقات وضغوطات من الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الراعي الرسمي لعملية السلام بالشرق الأوسط، ونتيجة لتلك الضغوطات والقيود التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي حاول الاتحاد الأوروبي أن يبحث عن طرق مختلفة يمكن أن يسعى من خلالها إلى تكوين دور له في العملية السلمية، وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي .

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي مارس دوره على صعيد تنفيذ سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من خلال أداتين رئيستين هما:

الأداة الاقتصادية والأداة الدبلوماسية، حيث أن كل أداة من هذه الأدوات أدواته المتعلقة به ويعتبران – الأداة الاقتصادية والأداة الدبلوماسية – مكملتان لبعضهما البعض وقد رأى الاتحاد الأوروبي انه بدون هاتين الأداتين من الصعوبة أن يكون له دور فاعل ومؤثر في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وبما يخص القضية الفلسطينية.

وقد هدف الاتحاد الأوروبي من خلال استخدامه لهاتين الأداتين إلى المشاركة في عملية التسوية السلمية، والتي ستمكنه إلى أن يصبو إليه من تامين مصالحه في

[1]- بدران ودودة، العرب وإمكانية التأثير على الجماعة الأوروبية، مرجع سابق ، ص48.

الشرق الأوسط، ولعب دور مؤثر ومشاركة الولايات المتحدة فـي قيـادة النظـام العالمي.

أولا: الأداة الاقتصادية

منح الاتحاد الأوروبي الإبعاد الاقتصادية أهمية كبيرة في علاقتـه الدوليـة، وكان ذلك انطلاقا من مجموعة المبادئ التي وضعتها الجماعة الأوروبية آنذاك عند توقيع معاهدة روما عام، (1957) وحاول الاتحاد الأوروبي بعد تحقيق نجاح كبيـر في مسيرته الاقتصادية الوصول إلى دور سياسي دولي ومستقل، من خلال اتخـاذ السياسات الاقتصادية كأداة هامة لتحقيق هذه الغاية[1].

وتشكل الأداة الاقتصادية للسياسة الخارجية عملية ذات وجهـين، فهـي أداة ترغيب وترهيب وإقناع ومساعدة وثواب، كما قد تكون أداة ضغط وإجبار وعقاب.

ومن هنا فان الدور الأوروبي للتأثير في عملية النزاع العربي الإسـرائيلي، ومما يخص القضية الفلسطينية من خلال استخدام الأداة الاقتصادية يتم من جانبين:

أولا:

من خلال المساندة في المجالين الاقتصادي والمـالي، وذلـك مـن خـلال المشاركة في دعم المفاوضات المتعددة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ثانيا:

استخدام الأداة الاقتصادية كأداة ضغط على الجانب الإسرائيلي مـن خـلال إجبار إسرائيلي على احترام التزاماتها السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان[2].

---

[1] - مصطفى محمود نادية، أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص198.

[2] - ايزابيل أفران، كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، قضايا شرق أوسطية، ط1، عمان، 1999، ص135.

ويمكن القول انه منذ بداية التسعينات تغير حجم المساعدات للاتحاد الأوروبي، ليس من ناحية حجم المساعدات فقط ولكن من ناحية تركيبتها الإقليمية.

كذلك أصبحت دول الشرق الأوسط وجنوب أوروبا في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي بعد دول وسط وشرق أوروبا، هذا بالإضافة للمساعدات التي خصصها الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال برنامج ميدا للمساعدات.

وبحلول عامي، (1996-1997) ارتفعت حصص دول الشرق الأوسط وجنوب أوروبا إلى (14%) بالمقارنة مع (6%) في السبعينات والثمانينات[1].

وتعكس التركيبة الإقليمية في معونات الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير القاعدة السياسية التي يعتمد عليها في منح المعونات، إذا حدث هذا التغير في إعقاب الحرب الباردة وبداية مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وقد نتج عن هذا التغيير إعادة تعريف أهداف سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، بانتقال الأولويات من تامين الواردات من المواد الخام، إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة .

ويهدف هذا الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في الترويج لإصلاح السلطة الفلسطينية إلى وضع أسس لدولة فلسطينية كما يتراءى في خارطة الطريق التي أولاها القادة الأوروبيين اهتماما كبيرا للمصادقة عليها خلال القمة الأوروبية التي عقدت في كوبن هاغن في تاريخ(13-2-2002) والتي طلب فيها الاتحاد الأوروبي من الجهات المانحة الانضمام إليه في التزامه المالي من اجل إعادة أعمار الأراضي الفلسطينية[2].

---

(1)- الحسامي مفلح، سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه العملية السلمية، مرجع سابق, ص232.

(2)النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، 2000، ص109.

أولا:الاتحاد الأوروبي والمساعدات المالية للفلسطينيين.

اهتم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، التي تعتبر الطرف الرئيسي في عملية التسوية السلمية، إذ يعود تاريخ المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية إلى عام،(1971) من خلال اتفاقية التعاون التي عقدت بين المجموعة الأوروبية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، فبين عامي(1971-1980) وصل حجم المساعدات الأوروبية للاجئين الفلسطينيين إلى، (132) مليون دولار وفي عام،(1981) بدأت المجموعة الأوروبية بانتهاج سياسة جديدة تقوم على تقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطيني، حيث وصلت حتى عام،(1986) إلى (98،8) مليون وحدة نقد أوروبية، وكان قد حدد المجلس الأوروبي عام،(1986) أولويات المساهمة الأوروبية في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني على النحو التالي[1]:

1- مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، التي تساهم بالتخفيف من حدة البطالة في قطاعي الصناعة والتجارة.
2- ير التعليم في شتى صورة، خاصة التعليم الفني والمهني.
3- ع مستوى أداء المؤسسات الفلسطينية، عن طريق إقامة روابط مع المؤسسات الأوروبية.

هذا وتعتبر مساندة الاتحاد الأوروبي لعملية السلام العربي – الإسرائيلي مساندة مباشرة ومادية، وذلك يرجع إلى كون الاتحاد الأوروبي أهم مصدر تمويل ومساندة بالنسبة للفلسطينيين، فقد خصص الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن نصف العون المقدم من المجتمع الدولي إلى الفلسطينيين أي ما يزيد عن ثلاثة بليون يورو في الفترة من 1994-1998 وذلك كان من خلال مساهمات الدول الأعضاء على حده، أو على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي أو على هيئة مساعدات للاجئين الفلسطينيين مقدمة من وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، إلا انه وعلى

---

(1) عوض إبراهيم، الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، 1986،ص36.

الرغم من هذه المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى مناطق السلطة الفلسطينية إلا أنها لم تستطيع أن تحقق التقدم المطلوب في المناطق الفلسطينية، ويعود هذا السبب إلى استمرار أعمال العنف التي تجري بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، مما أدى إلى استنزاف كل هذه المساعدات واستمرار إجراءات الإغلاق التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الممتلكة، لما يقف عائقا أمام الاستقلال الأمثل للمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والتي تعمل على تعطيل النمو في الاقتصاد الفلسطيني بل تؤدي إلى انهياره والى اتساع استهلاك الاعتمادات المالية الأوروبية بشكل مباشر وتمنع حدوث تحسن وتطور في الاقتصاد الفلسطيني بمعنى أن هذه الإجراءات الإسرائيلية تعطل وتعيق حركت النمو الاقتصادي الفلسطيني[1].

وعلى الرغم من الجهود الأوروبية ومن اجل تغيير هذه الأوضاع فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وبناء إجراءات الثقة ومن ضمنها، تجميد المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية.

وبهذا يمكن القول أن مشاريع المساعدات التي قدمها ويقدمها الاتحاد الأوروبي ستبقى عاجزة عن تحقيق التنمية للاقتصاد الفلسطيني، ما دام الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي مستمرين بمسيرة الصراع.

إلا انه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي حاول أن يستخدم الأداة الاقتصادية للعب دور فاعل في العملية السلمية فانه نجح فقط في تقديم مساعدات إلى إطراف العملية السلمية، ولكن عندما يتعلق الأمر باستخدام الأداة الاقتصادية كأداة ضغط فعالة فانه يكتفي بالتلويح باستخدامها، وذلك ناتج على عدم وجود نظام دفاعي أوروبي مشترك، وعدم وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لدعم الموقف الأوروبي.

---

[1] أبو سيف عاطف، ماذا نريد من أوروبا، مجلة رؤية، عدد23، 2003،ص22.

ثانيا: الأداة الاقتصادية والضغط على إسرائيل

منذ توقيع اتفاقية الشراكة مع إسرائيل عام،(1975) حتى اتفاقيات عام،(2000) اشترط الاتحاد الأوروبي على إسرائيل، أن تحترم معاهدات حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية.

هذا ويرتبط الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل بعلاقة اقتصادية كبيرة، حيث أن حجم التجارة يصل بينها إلى ما بين (60 – 70%) من حجم التجارة الخارجية الإسرائيلية بينما تتدنى مع الولايات المتحدة الأمريكية لتصل في أحسن الأحوال إلى (17%) وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المساعدات الأمريكية للإسرائيليين[1].

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي فان المؤشرات الإحصائية تدل على أن نسبة، (35%) من التجارة الخارجية الإسرائيلية تتم مع الاتحاد الأوروبي وتشكل المستوردات الإسرائيلية من أوروبا حوالي، (43,3%) من إجمالي مستورداتها بما يعادل ما قيمته حوالي، (15) مليار دولار في حين أن إسرائيل تصدر نحو، (27%) بما يعادل، (89) مليار دولار من صادراتها إلى الأسواق الأوروبية مما يجعل أوروبا ككتلة الشريك التجاري الأول لإسرائيل[2].

كذلك المساعدات الأوروبية المقدمة لإسرائيل، فانه يمكن وضعها في المرتبة الأولى مع المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للجماعات الأخرى وبلغت المساعدات، (1,680) مليار دولار.

أما فيما يتعلق بإمكانية استخدام الاتحاد الأوروبي الأداة الاقتصادية كورقة ضغط على إسرائيل، فانه يمكن القول بان هذا الحدث ليس جديدا لكنه دائم التكرار فعلى سبيل المثال اتخذ المجلس الأوروبي في عام،(1998) قرارا يدعو فيه الدول الخمسة عشر آنذاك إلى فرض مقاطعة على المنتجات التي تصدرها المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية غزة والجولان، ويوصي القرار

---

1 - أبو سيف عاطف، ماذا نريد من أوروبا، مرجع سابق، ص6.

2 - إيزابيل أفران، كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، مرجع سابق، ص138.

بإلغاء التسهيلات والرسوم الجمركية المقدمة للصادرات الصناعية والزراعيـة مـن هذه المستوطنات.

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يمتلك بالفعل وسائل فعالة للضغط علـى إسرائيل وأنها تستطيع آن تستعمل دورها الاقتصادي بما أن أوروبا تمثل الـشريك التجاري الأول الإسرائيلي إلى جانب أمريكي.

إلا انه على الرغم من محاولة الاتحاد الأوروبي أن يستخدم الأداة الاقتصادية للعب دور فاعل في عملية التسوية السلمية، فانه يمكن القول انه نجح إلى حـد مـا عندما تعلق الأمر بتقديم المساعدات إلى أطراف العملية السلمية، ومحاولته تحـسين مستوى المعيشة والرفاهية للسكان الفلسطينيين، فمشاركة الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السلمية أكثر أهمية في المجالات المتصلة برفاهيـة الـسكان فـي الـشرق الأوسط، أما فيما يتعلق باستخدام الأداة للضغط على إسرائيل، فيبدو أنها تقع خارج النطاق الذي تقبله إسرائيل والولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي، الذي لم يستطع بعد تشكيل سياسة خارجية وأمنية مشتركة ولم يحسم أمر الهوية الدفاعيـة الأوروبيـة والتي تشكل العامل الأساسي في صياغة موقف الاتحاد الأوروبي بل وتحديد شـكل تحركه.

ثانيا: الأداة الدبلوماسية

سعى الاتحاد الأوروبي بان يلعب دورا دبلوماسيا في عملية السلام، يتماشـى مع دوره الاقتصادي وعمل الدور الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي على تفعيـل الأداة الدبلوماسية بما يتعلق بالقضية الفلسطينية على عدة أشكال:

أولا: الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة :

يعتبر الاتحاد الأوروبي إحدى أهم المجموعات الدولية الإقليمية فـي الأمـم المتحدة وقبل عام، (1967) لم تهتم المجموعة الأوروبية آنذاك إلا بالقرارات التـي تخص الأبعاد الإنسانية كقضية اللاجئين[1].

[1]- جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، 1947 - 1974، ط2، بيروت، 1975، ص62.

وقد بدأ الاختلاف واضحا في مواقف دول الاتحاد الأوروبي عند التصويت على بعض القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكانت كل من اليونان وفرنسا وايطاليا واسبانيا أكثرها قربا من القرارات الدولية لمصلحة السياسة الفلسطينية، وعلى الرغم من وجود دولتين (فرنسا,وبريطانيا) كعضوين دائمين في مجلس الأمن، إلا أن سياستهما تختلف ولا يسيران في اتجاه واحد وخاصة فيما يتعلق بالتصويت على القرارات التي تخص بعض قضايا التسوية السلمية كالمستوطنات والقدس، فقد ظهر الاختلاف بشكل بارز بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث ظهور حالات للخروج عن الموقف المشترك لدول الاتحاد الأوروبي، ومن أبرزها التصويت على قرار الجمعية العامة عام،(1997) الذي يدين بناء المستوطنات، وكانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة من دول الاتحاد الأوروبي التي امتنعت عن التصويت، إلا انه لا يمكن القول بشكل قطعي أن الاتحاد الأوروبي لم يمارس نشاطا مشتركا داخل الأمم المتحدة منذ انطلاقة عملية السلام في مدريد العاصمة الاسبانية عام، (1991) إلى عام، (2002) فقد كان هناك بعض المواقف التي اتفق عليها قادة الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن، ألا أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة لمنع أية إجراءات تتخذ ضد إسرائيل وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لها حق النقض الفيتو بالإضافة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائما ممارسة الضغوطات بكافة أنواعها على أصدقائها في الجمعية العامة للأمم المتحدة كل هذا يمكن أن يعيق أي عمل مشترك يقوم به الاتحاد الأوروبي في إطار عملية السلام وحل النزاع العربي _ الإسرائيلي داخل الأمم المتحدة .

ثانيا: جهود المبعوث الأوروبي للسلام.

طلب المجلس الأوروبي غير الرسمي في تشرين الأول عام، (1996) إلى مجلس القضايا العامة إعلان رأيه حول تسمية موفد خاص للاتحاد الأوروبي، وقد اتخذ القرار ضمن إطار السياسة الخارجية وسياسة الأمن المشترك وفي 25 تشرين ثاني عام، (1996) جاء القرار بتعيين موفد خاص لأجل مسار السلام في الشرق الأوسط وتم تعيين السفير الأسباني في تل أبيب (موراتينوس) وقد كان الاختيار

حكيما فقد كان السفير موراتينوس قد شغل مناصب عديدة فقد كـان المـدير العـام لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأسبانية، أيضا كان المحـرك الرئيسي لمؤتمر برشلونة حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، أي انه على خبـرة عالية بمسائل الشرق الأوسط وقد كانت وكالته محددة وهي تتعلق في[1]:

أولا: إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الفرقاء في مسار السلام والحفاظ على العلاقـة معهم.

ثانيا: مراقبة مفاوضات السلام والاستعداد لتقديم النصح إذا طلب منه ذلك.

ثالثا: الإسهام في تطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة عندما يطلب منه ذلك.

رابعا: إقامة اتصالات مع موقعي الاتفاقيات.

وقد جاء تعيين المبعوث الأوروبي الخاص بعملية الـسلام، ليعـزز الـدور الأوروبي في عملية السلام، وهذا ما أكده موراتينوس المبعوث الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط، حيث قال في أحد تصريحاته: " أن أوروبا تلعب تدريجيا دورا فعالا في عملية السلام بالشرق الأوسط، وسيصنعون لأنفسهم مكان فـي عمليـة الـسلام وأوروبا تتمتع بالفعل بمكانة على ساحة عملية السلام من ناحية العمـل الـسياسي والاقتصادي ومن ناحية تخصيص الموارد البشرية ومن ثم لا يمكن بأي حال مـن الأحوال تهميش دور الاتحاد الأوروبي[2]".

ومنذ توليه مهامه بذل المبعوث الأوروبي جهودا كبيرة، وكان يتابع بـشكل مباشر الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في المنـاطق الفلـسطينية حيـث عمليـات الإغلاق المتواصل للضفة الغربية، أيضا سعى إلى عمل بـرامج وذلـك لتـسهيل الاتصال والتفاهم وبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكان ذلك مـن خـلال اتصالاته بين المجلس التشريعي الفلسطيني والكنيست الإسـرائيلي، أيـضا تعزيـز المبادئ الأساسية للديمقراطية والعمل على احترام حقوق الإنسان وقواعـد القـانون

---

[1] - خضر بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت، 2003، ص500.

[2] - النواوي نيرمين، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص112.

الدولي وبيان التحركات المحتملة للتدخل في العملية السلمية وأفضل الطـرق التـي يمكن للاتحاد أن يضع فيها مبادراته.

ويمكن القول أن المبعوث الأوروبي للسلام قام بجهد كبير من حيث محاولته بناء وتعزيز الثقة بين الجانبين، وكان دائم الحرص على التوصل إلى حلول سـلمية للقضايا المتعلقة بالنزاع العربي _ الإسرائيلي.

ولكن كما هي العادة فان جهود المبعوث الأوروبي لعملية الـسلام لـم تلـق إعجابا من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى بالمبعوث الأوروبي للسلام أن يؤكد بان الدور الأوروبي دور مكمل لدور الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أكده في أحد تصريحاته قائلا:"أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لازم في كـل الأحوال لحل الإجراءات الصعبة، لأنها الطرف الوحيد الذي بإمكانه الوصول إلـى الحل الأمثل لهذه المشكلات أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فنحن نعلم جيدا حدودنا ".

الفصل الرابع
الاتحاد الأوروبي وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين

يتحدث هذا الفصل عن الجهود التي قام بها الاتحاد الأوروبي خلال عملية السلام، التي بدأت منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وحتى خارطة الطريق وسيتم تتبع مسار العملية السلمية منذ انعقاد مؤتمر مدريد وحتى خارطة الطريق أيضا دراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وهل سيكون له دور فعال ومؤثر في العملية السلمية في الشرق الأوسط؟ وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1.4 مسار العملية السلمية من 1991- 2002

تعتبر اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس المصري (أنور السادات) ورئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيغين) في 18- 9- 1978 والتي أعقبها توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 26-3-1979 البداية الحقيقية للمسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل .

وبناء عليه فان جميع الأحداث التي وقعت على الساحة العربية بعد ذلك كانت بمثابة تداعيات لهاتين الاتفاقيتين على اعتبار انهما اكبر حدثين هامين أثرا على القضية الفلسطينية.

وبعد مضي اثنتي عشر عاما وثمانية اشهر وأربعة أيام من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بدأت المحطة الهامة في مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل وهي بالوقت نفسه نقطة تحول هامة في الموقف العربي من الصراع العربي الإسرائيلي وقبول العرب السلام خيار استراتيجي مع إسرائيل بعد أن كان واحد من خيارات متعددة .

أولا : مؤتمر مدريد للسلام 1991 في 6- آذار – 1991

بعـد خروج القوات العراقيـة من الكويت أعلـن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) في حديث أمام الجلسة المشتركة لمجلس الشيوخ والنـواب أن الوقت قد حان لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب أن يستند الـسلام العـادل والشامل على قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338) وعلـى مبـدأ الأرض مقابل لسلام وان يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها.

وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وبع ستة شهور وتحديدا بتاريخ 30 – تشرين أول _ 1991 أعلن عن انعقاد مؤتمر للـسلام فـي مدريد بمبادرة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد الـسوفييتي آنـذاك بحضور كل من الرئيس (جورج بوش الأب) و(مخائيل غورباتـشوف) ومـشاركة وفود من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ومصر بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبـي واليابـان وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة [1].

وقد اعتبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق جديدة للعملية السلمية لحـل الـصراع العربي الإسرائيلي المندلع منذ أوائل هذا القرن في الشرق الأوسط[2].

ثانيا : اتفاق أوسلو 1993

يعتبر اتفاق أوسلو والذي تم التوقيع عليه في واشنطن في 13 أيلـول 1993 أول اتفاق على المسار الفلسطيني وكان سـبب سـرية المفاوضـات هـو تعثـر المفاوضات الثنائية التي عقدت بعد مؤتمر مدريد للسلام .

أما عن أطراف هذا الاتفاق فهم إسرائيل والفريق الفلسطيني ضـمن الوفـد الأردني – الفلسطيني المشترك.

1- صلاح منتصر ، الطريق إلى مدريد 1991 ، مرجع سابق ، ص15

2 - William quant editor the united states and Egypt the brooking instiution washigton . p. 20

ووقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر وروسيا الاتحادية بوصفهما شاهدين وقد تم في هذا الاتفاق إعلان اعتراف إسرائيل بمنظمة التحريـر الفلسطينية ممثلا عن الشعب الفلسطيني ومن جهة أخرى اعتراف المنـضمة بحـق إسرائيل في الوجود ويمكن أيجاز الأسباب التي دفعت المنضمة لعقد اتفاق أوسلو بما يلي:

1- الأزمة المالية التي تتعرض لها منضمة التحرير

2- العزلة السياسية بعد أزمة الكويت

3- تقبل بعض قطاعات الرأي العام لحل بعد طردهم من دول الخليج العربي

4- خوف منضمة التحرير الفلسطينية من أن تقفز بعض الدول العربية لعقد اتفاقيـة سلام مع إسرائيل وتبقى هي وحيدة على الساحة .

وحسب الاتفاق بين الجانبين انه يتم التوصـل إلـى حـل نهـائي للقـضايا المطروحة في الاتفاق مثل قـضية القـدس واللاجئـين والحـدود والمـستوطنات والترتيبات الأمنية ولكن لم يتم التوصل إلى شيء من هذا بسبب مماطلـة إسـرائيل المقصودة [1].

ثالثا : اتفاق القاهرة 1994 (غزة _ أريحا)

في الرابع من شهر أيار عام 1994 تم في القاهرة التوقيع على اتفاق تنفيـذ الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا ويعتبر هذا الاتفاق بأنه اتفاق تنفيـذي لأوسـلو وهو خطوة البداية لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وقد استقرق التوصـل لهـذا الاتفاق حوالي ثمانية اشهر من التفاوض .

ولم يبت الاتفاق بالقضايا العالقة وبقيت المـستوطنات واحتفظـت إسـرائيل بالمعابر والمياه الإقليمية واتبع هذا الاتفاق باتفاقين تنفيذيين :

الأول : اتفاق اقتصادي ينضم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية بين الجانبين .

---

[1]- جواد الأحمد ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، عمان ، 1997 ، ص 487

الثاني: اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة واشتمل علـى تعريفـات خاصة بنقل السلطة وإجراءاتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرهـا مـن القضايا.

رابعا : اتفاق طابا / واشنطن 1995

كان من المفروض بحسب اتفاق أوسلو 1993 أن تمضي ستة اشهر فقط يبدأ بعدها تنفيذ المرحلة الثانية من المرحلة الانتقالية أي توسـيع صـلاحيات الـسلطة الفلسطينية ونطاق سيطرتها إلى الضفة الغربية لكـن المفاوضـات امتـدت بهـذا الخصوص حوالي عام ونصف العام تقريبا قبل أن يتمكن الطرفان من التوقيع على اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية الذي جاء توقيعه فـي 29- 9- 1995 إضافة إلى إسرائيل ومنضمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الفدرالية والاتحاد الأوروبي النرويج وجمهورية مصر العربية[1] وتـضمن الاتفاق صيغة إسرائيلية ابتدعها (شمعون بيريز) تمثلت في تقسيم مناطق الـضفة الغربية إلى (ا) و (ب) و(ج) .

أما مناطق (ا) فهي مراكز المدن الفلسطينية ولم تتجاوز مساحتها 3% مـن إجمالي مساحة الضفة الغربية أما مناطق (ب) وهي معظم مناطق الريف الفلسطيني وتبلغ مساحتها 25% من مساحة الضفة الغربيـة ومنـاطق (ج) وهـي المنـاطق الحدودية وبهذا تصبح السلطة تسيطر على حوالي 3% من مساحة الضفة الغربيـة ولكن هذا لم يحدث.

وتتضمن الاتفاقية أيضا التأكيد على ما سبق في الاتفاقيات الـسابقة وأيـضا على الترتيبات الأمنية والمعابر.

خامسا : اتفاق وآي بلانتيشين 1998

تم التوقيع عليه في 23- 10 – 1998 ويدعى اتفاق وآي ريفير ويعتبر اتفاق مكمل لاتفاق سابق وهو اتفاق الخليل 1996 ولكن بسبب صعود اليمين الإسـرائيلي

[1]- نسيم منسي ، إسرائيل ومؤتمر مدريد وقيام السلطة الفلسطينية ، 2003 ، عمان ، ص99

إلى سدة الحكم بدعامة اليكود ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تجمدت العملية السلمية ثم استأنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل في أيلول عـام 1997 وفيه أوجد نتينياهو معادلة جديدة لمفاوضات وهي الأمن مقابل الـسلام بـدلا مـن الأرض مقابل السلام وحضر توقيع هذه الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية .

وتضمنت هذه الاتفاقية على إعادة إسرائيل بعض المناطق الفلسطينية وعلـى قيم الساطة بتشكيل لجنتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني والثانيـة ثلاثية فيها الولايات المتحدة الأمريكية إضافة لإسرائيل ومنضمة التحرير الفلسطينية لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب وتضم ثلاث خبراء من كل طرف إعلامـي وقانوني وتربوي كما نص على تشكيل أخرى ثلاثية أيضا بهدف مراجعة وتنـسيق الأمن ومحاربة الإرهاب[1] .

سادسا : اتفاق شرم الشيخ 1999

جاء التوقيع عليه في الرابع من أيلول عام 1999 لتنفيذ الاتفاقيات الموقعـة واستئناف مفاوضات الحل الدائم وجاء فيه أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية ومنـضمة التحرير الفلسطينية بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاق الانتقالي ولجميـع الاتفاقيـات المعقودة بين الجانبين منذ أيلول 1993 والتأكيد على أن مفاوضات الوضع النهـائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (242) و (338)

سابعا : مؤتمر كامبد ديفيد2000

عندما جاء اليهود إلى الحكم 1999اختار إعادة التفاوض بعـد أن رفـض نتينياهو تنفيذ العديد من الالتزامات الإسرائيلية الرسـمية واختـار بـاراك إعـادة التفاوض على اتفاق وآي ريفير 1998 الذي وقع عليه نتنياهو ولقد عقـد مـؤتمر كامبد ديفيد بضغط أمريكي في أواخر عهد كلينتون واستمر المؤتمر لمدة أسـبوعين وتم فيه عزل المفاوضين الفلسطينيين ورئيس السلطة الفلسطيني عن العالم الخارجي

---

[1]- محمد علي عمر الفرا ، السلام الخادع من مدريد حتى انتفاضة الأقصى ، مرجع سابق ، ص14

ورفض السماح لعدد من الشخصيات السياسية الفلسطينية من مقابلة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في كامبد ديفيد على قضايا الحل النهائي: الأرض والحدود ولقدس , وقضية اللاجئين والأمن[1].

ثامنا: خارطة الطريق

خارطة الطريق تم صياغتها من الجنة الرباعية المؤلفة من الأمم المتحدة ولاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والتي بدأت في كانون أول عام 2002 وكان الهدف منها تسوية شاملة ونهائية للصراع الربي الإسرائيلي في عام 2005 كما جاء في خطاب الرئيس بوش الابن في 24- حزيران 2002 وتم الترحيب به من قبل الاتحاد الأوروبي وهذه التسوية التي سيتم التفاوض عليها بين الأطراف ستؤدي إلى انبعاث دولة فلسطينية ومستقلة قادرة على الحياة تعيش جنبا إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل أيضا ستنهي هذه التسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتنهي الاحتلال الذي بدا في عام 1967 على أساس مرجعية مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) والاتفاقيات السابقة المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[2].

وبعد تتبع مسار عملية السلام والعملية التفاوضية من مدريد 1991 وما تبعها إلى خارطة الطريق 2002 ورغم مرور عشرة أعوام إلا أنها لم تحقق تقدما ملموسا في القضايا الرئيسية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات بل أن المستوطنات ما يزال بنائها يزيد كل يوم وحتى انه في حال قيام الدولة الفلسطينية فان إسرائيل تربطها بالأمن الإسرائيلي الأمر الذي يجعلها دولة هزيلة منقوصة السيادة.

---

[1]- احمد البرصان ، دوافع ومخرجات عملية السلام في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، عدد18 / 19 ، 2002 ، ص309

[2]- مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خارطة الطريق ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عدد 26 ، 2003 ، ص49

2.4 الاتحاد الأوروبي وجهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين

اعتبر الاتحاد الأوروبي أن إنجاز السلام في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للاتحاد الأوروبي، حيث يهدف لتحقيق السلام من خلال أيجاد حل عـادل وشـامل ونهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، يستند إلى قراري مجلس الأمـن رقـم، (242) (338) من خلال قنوات الاتصال وإجراءات بناء الثقة لتـسهيل عمليـة الحـوار، وبالتالي فان الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط أمر ضروري بالنسبة له الأمـر الذي دفع به إلى متابعة التطورات الثنائية ودعمها بين الفلسطينيين والإسـرائيليين، وتابع الاتحاد الأوروبي عملية التسوية السلمية من خلال أجهزة صنع القـرار فيـه حيث البيانات والقرارات التي تصدر بشكل متواصل ومستمر، لتتابع كافة الأحـداث والتطورات في منطقة الشرق الأوسط[1].

وكان مجمل هذه البيانات والتصريحات تتركز على ما يلي[2]:

التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط يشكل مرحلـة أساسـية للاتحـاد الأوروبي.

الاحترام والتنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصـل أليهـا، والعـودة إلـى المفاوضات والمبادئ التي سبق وقبلها كل الأطراف.

استذكار المبادئ الأساسية التي تستند إليها قرارات مجلـس الأمـن رقـم، (242) و(338) وكذلك المبدآن الأساسيان وهما: حق تقريـر المـصير، والأرض مقابل السلام.

التحذير من النتائج الخطيرة التي تترتب على إغلاق الحدود على الاقتـصاد الفلسطيني.

1- حتي ناصيف، حدود الدور الأوروبي وفرصة عملية السلام في الشرق الأوسـط، مجلـة المستقبل العربي، عدد 125، 1997، ص25.

2- نازلي معوض احمد، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، مجلة شؤون استراتيجية، عدد7، 2003، ص144.

إعلان الاتحاد الأوروبي عن الاستمرار في دعمه السياسي والاستعداد للمشاركة في تقرير الاتفاقيات الدولية معا، للتطبيق الكامل لها وتقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.

رفض أية إجراءات لا تكون نتيجة مفاوضات مثل: بناء المستوطنات، وتوسيع مستوطنات قائمة، وغيرها لان ذلك يعتبر غير شرعي ويتنافى مع القانون الدولي.

تأكيد الاتحاد الأوروبي على حث الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على عدم القيام بأعمال من شأنها أن تهدد العملية السلمية أو تعرضها للخطر.

الالتزام بالمراحل القادمة من المفاوضات وقد قسمت إلى مرحلتين:

الأولى:

تتعلق بقضايا المرحلة الانتقالية والتي تشمل شؤون الفلسطينيين وتشكيل قوات شرطة وإقامة مجلس تشريعي.

الثانية:

تتعلق بمفاوضات الحل النهائي، والتي تشمل قضايا السيادة والاستيطان والقدس واللاجئين والمستوطنتين وشكل الكيان الفلسطيني.

والتي من المفترض أن يبدأ العمل بها بعد خمس سنوات من تطبيق المرحلة الانتقالية[1]، وسعى الاتحاد الأوروبي بأن يقوم بدور فعال ومؤثر يتناسب مع قدرته الاقتصادية في هذه المفاوضات، من خلال جميع الوسائل سواء أكانت اقتصادية تتمثل في تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية أم من خلال الوسائل الدبلوماسية المتمثلة في المشاركة بالمفاوضات ودعم البيانات الجماعية الصادرة عن الأطراف المتفاوضة، ودعم الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أيضا أيد الاتحاد الأوروبي قرار الإسراع في المفاوضات، والتحرك الجماعي الأمر الذي لا غنى عنه للتقدم نحو سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين،

[1] - الزين سمير، الشرق أوسطية ومستقبل الأمة العربية، مجلة عالم الفكر، عدد1، 2001، ص234.

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي منذ بداية عملية السلام المساندة والدعم لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى الوصول إلى حل دائم وشامل لقضايا المنطقة، وبما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، هذا فيما يخص الدور الدبلوماسي الذي قام به الاتحاد الأوروبي والمبادرات الأوروبية منذ انعقاد مؤتمر مدريد في العاصمة الأسبانية عام، (1991) إلى خارطة الطريق عام 2002 وكانت معظم نداءات الاتحاد الأوروبي متمثلة في النقاط التي تم ذكرها وأبرزها التمسك بقراري مجلس الأمن رقم، (242) و (338) [(1)].

أما عن الجهد الاقتصادي ، فقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكه مؤقتة مع السلطة الفلسطينية والتي تعتبر بمثابة اعتراف كامل للفلسطينيين كشريك كامل الأهلية في إطار عملية الشراكة بين أوروبا وحوض المتوسط، والتي انعقدت منذ انعقاد مؤتمر برشلونة الذي تم في نهاية تشرين ثاني عام، (1995) بمبادرة انطلقت من الاتحاد الأوروبي وحضرته، (27) دولة متشاطئة على ضفتي المتوسط، شملت دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة وثماني دول عربية وتركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل، وكانت الفكرة التي يقدمها هذا المؤتمر هي انه على الرغم من الاختلاف بين هذه الدول والتناقضات وما تواجه من أزمات وصراعات فان الضرورة تقتضي البحث عن سبل للتعاون بين هذه الدول والعمل على تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة[(2)].

ومن خلال ما تقدم، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعم السلطة الفلسطينية دعما ماديا ومعنويا حيث قدم المساعدة المالية ليثبت أركان السلطة الفلسطينية وإجراء الانتخابات الفلسطينية وتشكيل المؤسسات والبنية التحتية وتشكيل قوات الشرطة ودفع رواتب العمال والأطباء، والعمل على تعزيز آليات التعاون الأمني مع السلطة

[1]- الزين سمير، الشرق أوسطية ومستقبل الأمة العربية، مرجع سبق ذكره،245.

[2]- الرشدان عبد الفتاح، العرب والشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عدد 1، 1997، ص54.

الفلسطينية ففي نيسان عام، (1997) طرح الاتحاد الأوروبي فكرة مدونة السلوك والتي تهدف إلى مساندة الأطراف في المفاوضات وتيسير عملية التطبيق الكامل للاتفاقيات المعقودة بين الأطراف، وتهتم مدونة السلوك بجميع الشؤون السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية على أساس السعي لتحقيق الازدهار المتبادل وبناء الثقة بين الأطراف، وكذلك تقوية التعاون الأمني من خلال وجود لجنة أمنية دائمة تعمل بشكل مستمر في الإدارة المشتركة للازمات ولمواجهة أية حوادث أمنية يمكن أن تؤثر على العملية السلمية، ويمكن أن تضم اللجنة بالإضافة إلى الأطراف الرئيسية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة [1].

واقر المجلس الأوروبي كذلك تأسيس برنامج مساعدات من الاتحاد الأوروبي، لدعم السلطة الفلسطينية في وجودها لمقاومة العنف الذي ينطلق من المناطق التي تحت سيطرتها، ويتضمن هذا البرنامج التدريب والإشراف والمراقبة وكذلك العمل على تأسيس مكتب تحقيقات جنائية وكذلك تعيين خبير أوروبي لمساعدة السلطة في القضايا الأمنية[2]، ومن اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، فقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مؤقتة مع السلطة الفلسطينية والتي تعتبر بمثابة اعتراف بالفلسطينيين كشريك كامل الأهلية في إطار عملية الشراكة بين أوروبا وحوض المتوسط، أما عن الدور السياسي والدبلوماسي الذي قام به الاتحاد الأوروبي والمبادرات الأوروبية، فان مشاركة الاتحاد الأوروبي في مؤتمر مدريد للسلام الذي جاء بطلب من الرئيس الأمريكي،(جورج بوش الأب) في آذار عام، (1991) والذي اعتبر نقطة انطلاق جديدة للعملية السلمية خير دليل على رغبة الاتحاد الأوروبي على إنهاء الصراع وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[3].

---

[1] -خليل الشقاقي،قراءآت تحليلية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993، ص6.

[2] - حتي ناصيف، مصدر سابق، ص33.

[3] - William quant editor the united states and Egypt the brooking instiution washigton . p. 20

أيضا بالإضافة إلى المشاركة في هذا المؤتمر فقد استمر الاتحاد الأوروبي في دوره الدبلوماسي في الشرق الأوسط، إلى أن أصبح للاتحاد الأوروبي منسق يقوم بجولات في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى المبادرة التي قدمها عام،(1998) في محاولة منه لإنقاذ العملية السلمية المهددة بالانهيار انذآك، وكانت هذه المبادرة عن طريق وزير الخارجية البريطاني، أيضا قدم (خافير سولانا) منسق عملية السلام في الشرق الأوسط في 30 شباط عام، (2002) فكرة عقد مؤتمر دولي يضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة (وليم بيرز) مساعد وزير الخارجية الأمريكي وعرض سولانا قيام الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة أو المشروع الفرنسي الذي أطلقه الرئيس الفرنسي، (جاك شيراك) والقائم على إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيلية، إلا أن الوفد الأمريكي رفض هذا المشروع وطالب بالتركيز على القضايا الأمنية كمكافحة الإرهاب[1].

ومن المساهمات الأوروبية كذلك، أنها عضو في المجموعة التي تضم إضافة للاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية،والأمم المتحدة والتي تقوم بمتابعة تطورات العملية السلمية وتتدخل بطلب من الأطراف أو عند تعثر المفاوضات من اجل تحقيق التوسط لإيجاد حلول وسط وتقريب وجهات النظر بينهما[2].

3.4 الدور الأوروبي في العملية السلمية

شكل مؤتمر مدريد للسلام عام، (1991) بداية مشاركة الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، وحل النزاع العربي الإسرائيلي، وصرح (دين بروك) وزير خارجية هولندا والتي كانت بلاده تتولى رئاسة الجماعة الأوروبية آنذاك: أن وقف

[1] - عكاشه سعيد، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد148، 2002، ص79.

[2] -مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خارطة الطريق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد26، 2003، ص40.

النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وإلغاء المقاطعة التجارية العربية الإسرائيلية، هو من الأمور التي تقدم مساهمات مهمة في هذا الصدد[1].

وإثناء المؤتمر أعلنت الجماعة الأوروبية أنها لا تريد تفضيل وجهـة نظـر على أخرى، ولكنها تدعم شرعية السلام وان قرار مجلس الأمن رقم، (242) يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه التسوية في الشرق الأوسط، واعتبـرت الجماعـة الأوروبية أن قراري مجلس الأمن رقم، (242) و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام من الثوابت الأساسية لعملية المفاوضات.

وخلال هذا المؤتمر، اكتسبت الجماعة الأوروبية آنذاك صفة المراقب داخـل المؤتمر بشكل رسمي، وكان ذلك عبر مساهماتها الفعالة في اللجان متعددة الأطراف التي كلفت بتناول القضايا الفنية وقضايا التعاون المشترك في المنطقة[2].

ومن ذلك الوقت أصبح للاتحاد الأوروبي منسق يقوم بجولات فـي الـشرق الأوسط على غرار المنسق الأمريكي، وأصبح الموقف الأوروبي مكمـلا للموقـف الأمريكي في المفاوضات الثنائية وهذا ما أكده ممثل المجموعة الأوروبية في مؤتمر مدريد، (دين بروك) حيث قال بخطابه أمام المشاركين في المـؤتمر: " أن الـدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ممثلين ببعثاتها سيعملون بصورة وثيقة بجانـب الولايات المتحدة الأمريكية ونحن نشاطرهم اهتمامـاتهم الـصارم بإنجـاح هـذه المفاوضات وبإمكانهم أن يعتمدوا على مشاركتنا في كافة مراحل المفاوضات"[3].

وخلال السنوات، (1996/1993) كان الدور الأوروبي في عمليـة الـسلام، يحظى بتأييد أمريكي كامل مع قبول إسرائيلي ولو بشكل متحفظ لهذا الدور إلا انـه مع تدهور الأوضاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وخاصة عندما وصل(نتنيـاهو) السلطة واجهت أوروبا تحديات حقيقية، أضعفت من قدرتها على التأثير في مجريات السلام، من خلال الضغط الأمريكي والرفض الإسرائيلي للدور الأوروبـي بـسبب

1 الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مرجع سابق، ص40.

2- عكاشة سعيد، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002 ، ص78.

3- صلاح منتصر، الطريق إلى السلام، مدريد ، دار المعارف، القاهرة ، 1991، ص33.

اقتناعها بان الموقف الأوروبي أكثر قربا من وجهة النظر العربية وبالتالي لا يصلح وسيط في هذا الصراع، إلا أن الدور الأوربي لم يتقاعس فقد حـاول توسـيع دوره وخاصة عندما شعر أن العملية السلميـة بات مهدده بالانهيـار فقـد قـام بـإعلان مبادراته فـي آذار عـام، (1998) التـي قـدمت بواسـطة وزيـر الخارجيـة البريطاني،(روبن كوك) وخلال هذه الفترة صدر عن الاتحاد الأوروبي بيانا أعلـن فيه أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ومنافي للقـانون الدولي، وخلال انتفاضة الأقصى كان للاتحاد الأوروبـي دورا مهمـا فـي إعـادة الأطراف المختلفة الفلسطينية والإسرائيلية إلى طاولة المفاوضات، مع الإشارة إلـى الموقف الاستفزازي من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي، (ارائيل شـارون) خـلال زيارته إلى المسجد الأقصى وما سببه من اندلاع للانتفاضة، حيث أشار المبعـوث الأوروبي الخاص إلى الشرق الأوسط، (موراتينوس) " إنني اشعر بحـزن كبيـر لرؤية جميع مساعي السلام تزول بفعل عمل استفزازي يحدث دوامة من العنف في الأراضي الفلسطينية[1] ".

إلا أن الضغوط الأمريكية المستمرة والتقلب الأمريكي اتجاه الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية أظهرت المبادرات الأوروبي اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بصورة عاجزة عن التأثير في مجريات الأمور.

4.4 مستقبل دور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط.

يدرك الأوروبيون أن الطريق ما يزال طويلا أمام توحيد السياسات الأوروبية اتجاه المناطق الهامة لمصالحهم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، ومـا يـزال الأوروبيين يرون أن بناء دور مهم في الشرق الأوسط لا يأتي إلا بتعزيز الوحـدة الاقتصادية وفي هذا الصدد قال (روما نز برودي) رئيس المفاوضات الأوروبي في تصريح له في 2002/2/19 : " أن اليورو يتجاوب مع المهـام الاقتـصادية التـي حددتها الدول الأعضاء ويساهم في تحويل أوروبـا إلـى منطقـة رئيـسية للنمـو

---

[1] - القرعان عبد ا راشد، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، عمان، 2002 ، ص56.

الاقتصادي في العالم تعمل على انتشال اليابان والولايـات المتحـدة مـن الركـود والكساد[1] "

ويمكن القول انه منذ هذا التصريح بدا العدد الأكبر من حكومـات الاتحـاد الأوروبي التخلي عن الترقب والحذر اللذين ميزا سياستهما اتجاه منطقـة الـشرق الأوسط في السابق، فلم يعد مقبولا في معظم عواصم دول الأعضاء الاكتفاء بمجرد رصد التحركات الأمريكية أو صياغة ردود أفعال على مبادرات الإدارة في واشنطن التي تصرح دائما أن أوروبا ستبقى عاجزة عن دخول في مثل هذا التحـدي داخـل الشرق الأوسط، وهذا ما ذكره بول كندي في مؤلفة الـضخم (القـوى العظمـى– والتغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500- 2000م)[2].

وتبقى الفجوة القائمة بين النشاط الأوروبي الفعلي بالنسبة للـشرق الأوسـط وقدرتها الفعلية على التأثير في سياسات الشرق الأوسط مثار اسـتياء الكثيـر مـن الأوروبيين ومن ناحية أخرى هناك أيضا تهميش دور الاتحاد الأوروبـي بالنـسبة لعملية السلام بالشرق الأوسط على الرغم من كونه الممول الرئيسي لها وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو المحمول الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط إلا انه لم يمارس أي دور سياسي فعال على مشكلة السلام في الـشرق الأوسـط، إلا مجرد بعض التصريحات التي صدرت عنه في هذا الصدد ويمكن إرجاع ذلك إلـى عدة أسباب:

أولا:

أن الدول الأوروبية لا تمتلك القدرة أو التأثير الحاسم اللـذين تتمتـع بهمـا الولايات المتحدة للضغط على الأطراف المعنية بجمعهم على مائدة المفاوضات وقد بدا بالفعل هذا التهميش مع مؤتمر مدريد للسلام عام، (1991) عندما تـم إعطـاء الاتحاد الأوروبي دورا هامشيا لغيابه في فعاليات المؤتمر بل أن هذا الدور انعـدم

[1]- عكاشة سعيد، فرنسا في جدار صاب، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، 2002، ص43.

[2]- حمزاوي عمر، توسع الاتحاد الأوروبي، التحديات والفرص، السياسة الدولية، عدد 57، 2004، ص56.

تماما في المباحثات الثنائية التي تلت ذلك المؤتمر وتمت دعوته فقط للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ليس بإمكانه استبدال مكانة ودور الولايات المتحدة في عملية السلام إلا انه يمكن أن يلعب دورا فعالا في إكمال مجهودات الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدة في تشكيل أولويات وتوجهات عملية السلام في المستقبل ذلك لان تدخل الاتحاد الأوروبي المباشر في عملية السلام هو الحل الوحيد لإنقاذ برنامج برشلونة الذي ركز على ثلاثة أبعاد أساسية هي [1]:

البعد السياسي الأمني.

البعد الاقتصادي.

البعد الاجتماعي.

ولتحقيق هذه الأبعاد يجب على الاتحاد الأوروبي أنة يحفظ التوازن بين دوره في تنسيق العمل مع الولايات المتحدة وبين إطلاق مبادرات جديدة مستقلة.

ثانيا:

أن الاتحاد الأوروبي لم يستطع أن يضع سياسة واضحة للتدخل في شؤون الشرق الأوسط، وذلك نظرا لطبيعة السياسة الخارجية الأوروبية بوصفها مجموعة السياسات القومية المختلفة للدول الأعضاء هذا بالإضافة إلا أن دخول أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من حدة التجاذب والتنافر في تطلعات السياسة الخارجية لهذه الدول.

وذلك من شانه أن يقلل من فرص الاجتماع على الحد الأدنى من المواقف السياسية الخارجية والمتعلقة بشؤون الشرق الأوسط[2].

1- الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية المتوسطية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عدد1، ص59.

2- عبد الرحمن صبري، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة، شؤون عربية، عدد 9، 1997، ص71.

ثالثا:

تعتبر التناقضات بين الدول العربية أمرا لم يستطيع التأكيد على أهمية وجود الأوروبيون على مائدة المفاوضات وهذه التناقضات لاحظها الأوروبيون خلال فترة الحوار العربي الأوروبي، الذي ظهر فيه التباين للمواقف العربية [1].

أيضا في إطار الشراكة الاوروالمتوسطية فان الدول العربية ترفض المشاركة في المناقشات متعددة الأطراف وفي مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا إذا تم بالفعل حل جميع المشكلات الثنائية، وهو ما انتقده موراتينوس مشيرا إلا أن إقامة تعاون اقتصادي بين الدول يسهل تناول القضايا التي تحتاج إلى حلول سياسية إلا أن هذا التعاون الاقتصادي لا يعني إغفال الحل السياسي، وذلك ما قامت به أوروبا عندما شرعت في إقامة علاقات اقتصادية عن طريق عقد الاتفاقيات الاقتصادية الأمر الذي أدى تدريجيا إلا إنشاء الاتحاد الأوروبي، ولا يختلف الشرق الأوسط كثيرا عن أوروبا ومن هنا لا بد من التأكيد على ما قاله موراتينوس من أن التعاون الاقتصادي له أهمية كبيرة في تحقيق نوعا ما من المواقف المشتركة.

رابعا:

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بفرض تقسيم الأدوار حيث تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الخارجي الوحيد بين أطراف القضية بينما يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير اكبر قدر من المساعدات المالية اللازمة حيث تقدر المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بما لا يزيد عن 30 % من المساعدات للشرق الأوسط، وهذه المساعدات تزيد مرتين على المساعدات الأمريكية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى أن يكون له دور ليس فقط على المستوى التمويلي، ولكن على مستوى اكبر من ذلك بحيث يستطيع إن يقوم بدور لاعب سياسي لا بدور

---

[1] - محمد خالد الأزهري، المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين، المستقبل العربي، عدد 101، 1987، ص82.

ممول ومن ثم يحاول الاتحاد الأوروبي إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يرفض دفع الحساب وعدم السؤال عن مصير هذه الأموال [1].

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي بان الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تكون المحرك الوحيد لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومـن ثـم فإنهـا تـسمح لأوروبا بالتدخل من اجل فقط إعطاء المساعدات أو المساهمة في إعـادة اعتمـار المنطقة.

إلا انه يمكن القول إن أوروبا تتطلع إلى دور شريك وفاعـل فـي الـشرق الأوسط يتعدى الدور الذي لازمها في مؤتمر مدريد وتحاول الدول الأوروبية منـذ عام، (1996) أن تلعب دورا اكبر في الشرق الأوسط إلا أن هذا الـدور مـا زال محددا بسبب عدم وجود ثقل أوروبي يوازي الثقل الأمريكي في منطقـة الـشرق الأوسط[2].

ويمكن القول أن عدم جدية دول الاتحاد الأوروبـي فـي طـرح مبادرتـه والاكتفاء بتقديم المبادرات نظريا دون السعي والضغط علـى الأطـراف المختلفـة لتنفيذها يشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ليست على استعداد للمواجهة وخاصـة مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في الشرق الأوسط.

الاستنتاجات:

تطرقت هذه الدراسة بدرجة كبيرة إلى سلوك الاتحـاد الأوروبـي المتعلـق بمحاولة تحقيق التسوية السلمية للصراع العربي _ الإسرائيلي، باعتبارهـا أهـدافا هامة تسعى إليها الدول العربية وبذلت الكثير نحو تحقيقها من خلال التركيز علـى تحليل إمكانية قيام الإتحاد الأوروبي بالتأثير في مسالة حل النزاع العربي الإسرائيلي المتمثل في القضية الفلسطينية باعتبارها العمود الفقري لهذا الصراع.

---

[1] - حتي ناصيف، الدور الأوروبي وفرصة عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، عدد 215، 1997، ص12.

[2] - توفيق سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للطباعة والنشر، 2003، ص174.

وكان ذلك من خلال عملية التأثير التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في مجـال التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي وفي هذا الصدد تم التعرض إلى محاولـة تحليل القرارات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، والتي من شانها أن يكون لها صلة بهذا الصراع وتكون مؤثرة على مجريات الأحداث على الساحة الدولية، ومن خلال ما تقدم فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1- من الصعوبة البالغة للدول العربية في ظل هذه الانقـسامات القائمـة أن تقـوم الدول العربية بتقليل حجم النفوذ الأمريكي في المنطقة وبتالي عدم قدرة الدول العربية على استخدام أساليب التأثير للربط الفعلي بين المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية والمصالح الأوروبية في الوطن العربي.

2- أن وجود خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي لا تنعكس فقـط علـى الأبعـاد السياسية لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الوطن العربي بل تنعكس أيضا علـى بعض الأبعاد الاقتصادية.

3- إن وجود خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي يعرقل إمكانية العمل الجمـاعي لهذه الدول لتمثل مطلبا له وزنه في مسار الشؤون الدولية.

4- إن دول الاتحاد الأوروبي تربطها روابط قوية مع إسرائيل وان دول الاتحـاد الأوروبي غير مستعدة _ إلا في حالات نادرة _ استخدام الضغط الاقتـصادي على إسرائيل لتحريك موقفها تجاه تسوية الصراع العربي _ الإسرائيلي.

5- أن الولايات لمتحدة تحاول أن تضع قيود على حجم الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربيـة وان موقـف الولايـات المتحـدة الأمريكية يؤثر أيضا على مضمون هذا الدور من خلال القيود التي يفرضـها الموقف الأمريكي على إمكانية تطبيق الرؤية الأوروبية في تـسوية النـزاع العربي الإسرائيلي.

التوصيات

على ضوء ما تقدم فان الدراسة ترى بان التوصيات التالية تشكل أهمية فـي إطار علاقة الأتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية:

إن استقرار فلسطين سياسيا وامنيا عامل مهم في استقرار الشرق الأوسط، وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الجانب العربي والأوروبي.

حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل عامل مهم في قضية الاستقرار في الشرق الأوسط.

إن التماسك العربي يشكل دور كبير في إيجاد دور رئيسي للاتحاد الأوروبي في حل القضية الفلسطينية.

المراجع

أ- المراجع العربية

إبراهيم، سلمان (1980)، القدس أمام مجلس الأمن، **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد105، ص136.

أبو عامود، محمد (2004)، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 157، ص 78، القاهرة.

احمد، نازلي معوض (2003)، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، **مجلة شؤون إستراتيجية**، عدد7 ،ص144.

الأزعر، محمد خالد (1993)، **الجماعة الأوروبية قراءه في المواقف السياسية**, مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية،عدد11/53، ص35.

الأزهري، محمد خالد (1987)، المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 101، ص83.

الاصفهاني، نبيه (1997), **مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي, مجلة السياسة الدولية**, عدد128، ص150، القاهرة.

الأصفهاني، نبيه (2002)، أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية المشتركة, **مجلة السياسة الدولية**, عدد 148,ص137، القاهرة.

الاعتيبي، عبد ا مسلط (2004)، **العلاقات الخليجية الأوروبية ، 1988- 2003**، دراسات ماجستير، الجامعة الأردنية.

أفران، إيزابيل (1999)، **كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، قضايا شرق أوسطية** ،ص35، عمان.

الافندي، نزيرة (1995), **أوروبا والطريق إلى الوحدة، السياسة الدولية**، عدد 121، القاهرة.

الأمير، نيللي كمال (2004), العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة, **مجلة المستقبل العربي**، عدد306، ص167.

أوروبا ألاثنتي عشر دولة والآخرون (1998)، **مطبوعات المملكة المغربية سلسلة الدورات، الدورة** 21، الرباط.

بدران، ودودة (1993)، العرب والجماعة الأوروبية، **المجلة العربيـة للدراسـات الدولية،** العدد 1، ص4.

بدران، ودودة (1993)، العرب وإمكانية التأثير على الجماعة الأوروبية، **المجلـة العربية للدراسات الدولية،** ربيع /،1993،ص70.

البرصان، احمد (2002)، **دوافع ومخرجات عملية السلام في الـشرق الأوسـط،** مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد18، ص309،عمان.

بسيوني عبد الرؤوف هاشم، (2005)، **المفوضية الأوروبية الحكومـة المركزيـة للاتحاد الأوروبي،** دار النهضة العربية، القاهرة.

توفيق، سعد حقي (2003)، **علاقات العرب الدولية فـي مطلـع القـرن الحـادي والعشرين،** دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

تيشوري، عبد الرحمن (2005)، **هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنـة الأمريكيـة ويحقق التوازن الدولي،** الحوار المتمدن، عدد 1300،ص103.

الجرار، جعفر (1993)، **ماسترخت والصراع الأوروبـي الأمريكـي الخفـي،** دار النفائس، ص7، بيروت.

الجنزوري، عبد الرحمن، **الأسواق الأوروبية المشتركة الوحـدة الأوروبيـة،** دار المعارف، القاهرة.

جوردون، فيليب (1997), **سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة**, عدد26, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،ص16.

الحارثي، سلطان منير (2005), **السياسة الخارجيـة الـسعودية تجـاه الاتحـاد الأوروبي 1990**- 2003, الواقع والتطلعات, رسـالة ماجـستير, الجامعـة الأردنية.

حتي، ناصيف (1997)، **الدور الأوروبي وفرصة عملية التـسوية الـسلمية فـي الشرق الأوسط** ، المستقبل العربي، عدد 215،ص12.

حرب، أسامه (1981)، البعد السياسي في الحـوار العربـي الأوروبـي، **مجلـة المستقبل العربي،** عدد 34،ص34.

الحروب، خالد (2002)، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعـد 11 سـبتمبر، **مجلة شؤون عربية، عدد** 111،ص42.

الحسامي، مفلح (2002), **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الـسلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990 – 1999),** رسـالة دكتوراه, ص40 ، القاهرة.

الحمد، جواد (1997)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**،عمان.

حمزاوي، عمر (2004)، **توسع الاتحاد الأوروبي، التحديات والفرص، الـسياسة الدولية،** عدد 57، ص16،القاهرة.

خضر، بشارة (1991)، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، القاهرة.

الخميس، غسان (2006), العوامل المعوقة لفاعلية السياسة الأوروبية فـي الـشرق الأوسط, **مجلة الدفاع الوطني**،ع43، ص11.

الخيرو، خالد (2002)، **جرعات مسكنة لملامح السلام النهائي في الشرق الأوسط، جريدة الزمان** ، 28/ 6 / 2002،ع212،ص14.

راين، ابرهارد (1989), أوروبا 1992 والنظام العالمي, **مجلة الباحـث العربـي**, عدد20،ص11.

الرشدان، عبد الفتاح (1997)، العرب والشراكة الأوروبية المتوسطية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،** عدد 1،ص20.

الرشدان، عبد الفتاح (1998)، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 12،ص12.

رشيد، كمال (2004), **السياسة الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسـط, مجلة السياسة الدولية**, عدد, 156،ص47، القاهرة.

الزين، سمير (2001)، الشرق أوسطية ومستقبل الأمة العربية، **مجلة عالم الفكـر**، عدد 1،ص37.

زنابيلي، عبد المنعم (1992), الحوار العربي الأوروبي, **منشورات وزارة الثقافـة** السورية، دمشق.

سعيد، عبد المنعم (1986), **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحـدة**, مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

السيسي، صلاح الدين (2003), **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبيـة الموحـدة**: "اليورو"، عالم الكتب, ط1، القاهرة.

الشبلي، جمال (2000)، **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصره**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان.

شعبان، محمد (1997)، زعامة العالم في القرن القادم هل هـي حكـر للولايـات المتحدة أم صراع مع الدور الأوروبي, **مجلة الباحث العربي**, عدد44،ص53.

الشوبكي، عمر (2004), **أوروبا من السوق إلى الاتحاد**: صناعة وحدة, كراسـات إستراتيجية, عدد 141،ص22، القاهرة.

الشوبكي، عمر (2004),**استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية, السياسة الدوليـة** , عدد 157، ص117،القاهرة.

الصباح، عبد الرحمن (1981)، **السوق الأوروبية المـشتركة, دراسـة تحليليـة**, وزارة الخارجية، الدوحة.

صبري، عبد الرحمن (1997)، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة، شؤون عربية**، عدد 9،ص33.

طعمة، جورج (1975)، **قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والـصراع العربـي الإسرائيلي، 1947 - 1974**، بيروت.

عبد العظيم، خالد (2006), **مجلة قرآءآت إستراتيجية, السنة الحادية عشرة**, عدد 1،ص17.

عبد الفتاح، بشير (2004)، وثيقة جنيف – تسوية أم مناورة سياسية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164،ص103، القاهرة.

عبد ا ، ثناء فؤاد (1995), **مستقبل الوحدة الأوروبية وارمة الخلـيج, الـسياسة الدولية**, عدد 121،ص57، القاهرة.

عبد ا ، عبدا (2000)، **قضية القدس في السياسة الخارجية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية**،ع150، ص47. القاهرة

عكاشة، سعيد (2002)، المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط، مجلة **السياسة الدولية،** عدد 148،ص32، القاهرة.

عكاشة، سعيد (2002)، فرنسا في جدار صلب، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 148،ص17، القاهرة.

علام، وائل (1998)، **البرلمان الأوروبي،** دار النهضة العربية، بيروت.

عوض، إبراهيم (2000)، **التكامل الأوروبي والبحر المتوسط**, سلسلة بحوث سياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة، مصر.

العياري، الشاذلي (1993), **من اجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد** , شؤون عربية, ع 74،ص50.

غالي، بطرس (1962)، التكتلات الدولية، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، عدد 15، ص41،القاهرة.

غالي، سامح (2004)، **قضايا توسيع الاتحاد الأوروبي، ملف الأهرام الاستراتيجي،** عدد 148،ص17.

الفرا، محمد علي (2000)، **السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى،** عمان.

القرعان، عبد ا راشد (2002)، **القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية،** عمان.

كركوتي، مصطفى (1985)، القضية العربية في المؤسسات الأوروبية، **مجلة الباحث العربي،** العدد الرابع،ص32.

كركوتي، مصطفى (1991)، في أعقاب حرب الخليج استبعاد دور فعال لأوروبا في الشرق الأوسط، **مجلة الباحث العربي،** عدد25، ص55.

كمال، محمد مصطفى (2001)، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أحمد إبراهيم، **مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خارطة الطريق**، (2003)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد 26، ص15.

مصالحة، محمد (1994)، **علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي،** عمان.

مصطفى، نادية محمود (1981)، **سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط ، 1967-1997**، القاهرة.

مطاوع، محمد احمد (2004), تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة في أوروبا, **مجلة السياسة الدولية**, عدد157، ص47، القاهرة.

مطر، فؤاد (1997), النظام العالمي الجديد بين عقدة القوة الأمريكية والمفاجآت الأوروبية والأوسطية, **مجلة الباحث العربي**, عدد 44، ص33.

منتصر، صلاح (1991)، **الطريق إلى مدريد، دار المعارف**، ص15،ص50، القاهرة.

منسي، نسيم(2003)، **إسرائيل ومؤتمر مدريد وقيام السلطة الفلسطينية**، عمان.

مورس كوف، مورفيل (1977)، الرؤية الفرنسية للحوار، **مجلة السياسة الدولية**، عدد46 ، القاهرة.

نافعة، حسن (2004)، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت.

نافغة، حسن (2004)، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 157، ص31،القاهرة.

النواوي، نيرمين (2000)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 142، ص32،القاهرة.

الهزايمة، محمد عوض (2004), **القدس في الصراع العربي - الصهيوني**، عمان.

ولعلو، فتح ا (1992), **أوروبا ألاثنتي عشرة دولة من المجموعة إلى الاتحاد**, الرباط.

ب:المراجع الانجليزية:

Joseph Al peer **:the political role of europunk in the middle east** op , pp72-74

William quant editor **the united states and Egypt the brooking in situation Washington** . p. 20